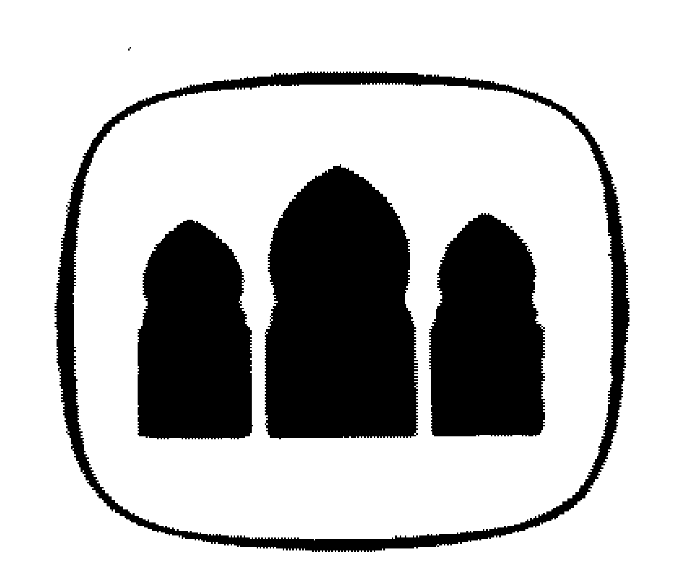




مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية بمكناس

1406 هـ 1 1986 م

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
تـقـديـم	— 5
دراســات	— 7
الحركة الوطنية وتصور « المدرسة الوطنية » في المغرب **سعيد بنسعيد**	— 9
أوضاع الفئات المستضعفة في العصر الاسلامي الوسيط : نموذج من الأندلس **ابراهيم القادري بوتشيش**	— 37
الاسلام وطبيعة المهر : نظريات ومناقشة **محمد يشوتي**	— 61
بعض مظاهر تطور السكن القروي التقليدي في وادي زيز الأوسط والأسفل **محمد جرير**	— 83
الدراسة الجهوية للظاهرة الصناعية من خلال نموذج مدينة مكناس **عبد السلام مشكوري**	— 91
بين مخلع البسيط والمنسرح **الدكتور محمود سمارة**	— 107
حقوق الانسان في ميزان الاسلام **الدكتور محسن عبد الحميد**	— 121
موقف المترجمين المسلمين الأوائل من التواريخ الهللينية وموقف المترجمين الأوروبيين الأوائل من التواريخ الاسلامية **الدكتور محمود اسماعيل**	— 145

أوضاع الفئات المستضعفة في العصر الاسلامي الوسيط : نموذج من الاندلس

ابراهيم القادري بوتشيش
كلية الآداب ـــ مكناس

من بين المشكلات الاساسية التي تعتور سبيل الباحث في حقل التاريخ الاسلامي الوسيط، ندرة المصادر والوثائق التي تمكنه من كشف النقاب عن التاريخ الاجتماعي، ومن ثم الوقوف على أوضاع الفئات الاجتماعية كمحرك أساسي لهذا التاريخ. وسبب ذلك يعزى دون شك إلى ان معظم هذه الوثائق قد عفا عنها الدهر، أو تم طمسها تحت تأثير خلافات مذهبية أو حزازات سياسية .

وإذا كانت هذه المعضلة تعد من المسلمات التي اعترف بها كل من عارك هذا الميدان، فإن المشكل يتعاظم ويزداد حدة بالنسبة للفئات المستضعفة التي ظلت ـــ إلى الآن ـــ مهمشة قابعة في زوايا الاهمال والنسيان. فحتى المصادر التي صمدت في وجه الأعاصير، ووصلت إلينا سالمة لنستقي بها معلوماتنا هي في الغالب الاعم مصادر رسمية، لم تحفل سوى بالخلفاء وحاشيتهم، ووصف بلاطاتهم، أو ذكر مناقبهم و «حسناتهم» التي وصلت أحيانا إلى حد المعجزات والخوارق [1]. أما

الفئات المستضعفة المكونة من الفلاحين الضعفاء، والصناع والمياومين والعاطلين، والعبيد المقهورين، فقد وقفت منهم موقفا مضاداً، وصبت عليهم جام غضبها، معتبرة إياهم مجرد «أراذل» و «سفهاء»، و«سفلة»، و «غوغاء»، إلى غير ذلك من عبارات الذم الاخلاقي. بل إنها تفننت في تحايلها لتشويه مواقفهم، فنعتتهم «بالمروق» و «الخروج عن السنة والجماعة»!؟. [2] ومن ثم يتضح أن الاشكالية لا تكمن في غياب المصادر والوثائق فحسب، بل حتى في طبيعة تلك المصادر التي تتوفر بين أيدي الباحثين اليوم، إذ أن مادتها تزخر بالتزييف والتحريف، وتنم عن المقت والكراهية والتحامل، وتنطق بالتعصب والعداء السافر .

والأدهى من ذلك، أن هذه الفئات المقهورة، لم تخلف لنا أثرا تاريخيا نستعين به لدحض التهم التي كال لها الخصوم جزافا، أو نستجلي على الأقل أوضاعها، ومكوناتها الفكرية و الايديولوجية .

وهذا الأمر في تقديري، هو الذي يفسر إحجام الباحثين عن الخوض في هذا الموضوع بميكانيزماته المعقدة، ومعوقاته الواضحة، غير أن مثل هذا الصمت لا يحل المشكل، بقدر ما يزيد في تجدره وتخشبه .

ولحسن الحظ، فإن همة بعض الباحثين الرواد، [3] اتجهت في السنين الاخيرة نحو محاولة الكشف عن معالم الحياة الاقتصادية في المجتمعات الاسلامية، معتمدين في ذلك على ما أسماه البحاثة محمد المنوني [4] بالمصادر الدفينة التي تشمل كتب النوازل والفتاوى، والحسبة، والأمثال الشعبية، فضلا عن كتب الرحلات والطبقات والتراجم والفرق الكلامية، وكلها أدوات تساهم وبنفس الحجم في ايجاد حل لمعضلة التأريخ للطبقات المستضعفة التي ظلت على هامش التاريخ .

انطلاقا من هذا المنظور، سنحاول في هذه الدراسة المتواضعة، إماطة اللثام عن أوضاع الفئات المسحوقة في الأندلس في أواخر عصر الامارة

(250 ــ 316 هـ)، مرتكزين على أدوات منهجية أساسها «القياس» «ووحدة الظاهرة واستمراريتها».

ومن المفيد أن نذكر بأن المرحلة المشار اليها، تعد فترة انتقالية أدت الى أفول ما يعرف بعصر الامارة، وبزوغ عصر الخلافة. ولذلك كانت ــ على غرار المراحل الانتقالية ــ فترة مليئة بالاضطرابات، مع وجود أزمة سياسية عميقة تجلت في سلطة مركزية مهترئة، عاجزة عن رأب الصدع والانقسام الذي اخذ ينخر عظام المجتمع الاندلسي، فضلا عن تناحر الكيانات الانفصالية ذاتها، الشيء الذي انعكس بشكل واضح على أحوال الطبقات المستضعفة. فما هي اذن أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية ؟

إن الجواب بدقة على هذا التساؤل، يتطلب رصدا لمكونات المرحلة سوسيولوجيا واقتصاديا، وحتى على صعيد البنية الفكرية، باعتبار ان أوضاع الفئات الشعبية، ما هو إلا انعكاس أمين لتلك المكونات. غير أن طبيعة هذه الدراسة لاتسمح بكثير من التفصيل، [5] ولذلك سنقتصر على ذكر أوضاعها دون المس طبعا بالأسس التي كانت «أمها الشرعية».

تشكلت الفئات الدنيا من ثلاثة أصناف :

1) عوام المدن، وهم «الجماهير» العريضة من العمال اليدويين، والمياومين والحرفيين الصغار من «متعلمين» ودلالين، وباعة متجولين ، وحاملي السلع على الظهور، بالاضافة الى العاطلين، وغيرهم من المزارعين الدين نزحوا إلى الحواضر بحثا عن عمل دون جدوى .
2) الفلاحون الأحرار ــ نظريا ــ، والمزارعون المرتبطون بضيعات أسيادهم في البوادي، فضلا عن الرعاة والمتشردين .
3) فرق العبيد، سواء العبيد المرتبطون بفلاحة الأرض والأشغال الشاقة، أو المستخدمون في بلاطات الأرستقراطية .

ولعل القاسم المشترك بين هذه الشرائح، يتمثل في الفقر المدقع الذي بصم وضعيتها الاقتصادية. وزادتها ظروف الاضطرابات السياسية تفاقما،

حيث جرى تجنيد العوام قسرا في الحروب التي استعرت بين السلطة المركزية وزعماء الكيانات الانفصالية، مما ادى الى هلاك الكثير منهم، حتى أن أخبار موتهم أصبحت نغمة متواترة في المصادر التاريخية . (6) هذا فضلا عن خضوعهم لضرائب باهضة، وتعرضهم لمضايقات شديدة من جانب السلطة.

ولم يكن الفعل البشري العامل الوحيد الذي ساهم في تدهور وضعيتهم، بل انضافت إليه العوامل الطبيعية لتزيد تلك الوضعية تفاقما، ذلك أن سنوات متعاقبة من الجفاف عصفت بالأندلس في هذه الحقبة، تمخض عنها مجاعات مهولة خاصة تلك التي عمت سنة 260 هـ، واسفرت عن عدد كبير من الوفيات، حتى ضرب بها المثل لشدة هولها. (7)

ولم يكن القحط الذي شمل الأندلس سنة 285 هـ أقل وطأة، حتى أن هذا العام سمي لدى العامة بسنة «لم أظن»، (8) ، وهي تسمية تنهض دليلا على ما عانوه من ضنك العيش، وما ترتب عن هذه المجاعات التي حصدت ارواح الفقراء. وفي هذا المعنى يقول ابن عذاري عند ذكره للمجاعة الواقعة سنة 303 هـ :

«كثر الموتان في أهل الفاقة حتى كاد أن يعجز عن دفنهم». (9)

ولا يخامرنا شك في أن هذه المجاعات قد عمت كل الفئات، بما فيها الارستقراطية. غير أن هذه الأخيرة، كان لها من الوسائل ما تواجه به مثل هذه الكوارث، وأهمها خزن الحبوب وادخارها في لحظات الشدة. شفيعنا في ذلك نص هام أورده الخشني عند ترجمته لاحد القضاة الذي كان يستسقي بالناس، في الوقت الذي كانت اهراء منزله مكتظة بالحبوب !!. (10)

ولا نعدم من النصوص ما يثبت مساعدة الاسرة الحاكمة لبعض أشراف القبائل إبان سنوات الجفاف، (11) في حين ظل شبح الجوع يفتك بجيوش الفقراء، أولا بأول.

وحتى يتم التعرف بدقة على أوضاع هذه الفئات الشعبية، سنعرض أولا «لجماهير» المدن، ثم فلاحي البوادي، لنتطرق بعد ذلك الى أحوال العبيد الذين كانوا يحتلون أدنى درجات السلم الاجتماعي .

تكونت «جماهير» المدن من الصناع البسطاء والحرفيين الصغار، والمياومين وأصحاب الدكاكين الصغيرة، والباعة المتجولين، فضلا عن العاطلين الذين كانوا يقومون ـــ تجاوزا لأزمة البطالة ـــ بأعمال السحر والشعوذة (الحلقة) في الأسواق .

ونظرة أولية عن أحوالهم تكشف مستواهم المعاشي المنحط، وتعرضهم لضغط السلطة التي خسرت رهان حربها مع القوى المسيحية في الشمال،[12] ولم تستطع ان تضع حدا لحركات الانتزاء في الداخل، فنزلت بكل ثقلها على هؤلاء المستضعفين، وسخرت المحتسب لقمعهم تحت حجة محاربة الغش، والمحافظة على آلاداب العامة. وتحت هذا المبرر، تعرضوا لمضايقات شديدة حيث منع المهرجون[13] من الاجتماع في الاسواق، [14] وأبعد الخلاصون الى خارج المدينة،[15]، كما فرضت شروط على الدباغين والصباغين، [16] وحاملي السلع فوق الظهور، [17] وبائعي التين المتجولين. [18]

وتزخر كتب التراجم باخبار المحن والاضطهادات التي تعرضت لها هذه الفئات ابان سنوات الجفاف والمجاعات. فتحت حجة الحد من السرقة، أعطيت الأوامر لصاحب السوق بالزجر والبطش دون رحمة. ووصلت عمليات الزجر الى حد الاعدام دون محاكمة، حيث اكتفى ابراهيم بن حسين بن عاصم ـــ صاحب السوق آنئذ ـــ باحضار شهود يشهدون على ما يذكره المتهم من اعترافات تحت سنان السيف، ثم يقوم بعد هذه الاعترافات المفروضة بنحره وصلبه. وقد ذهب ضحية هذه العملية اللاانسانية عدد لايحصى من الأبرياء [19] الذين قتل معظمهم ظلما وعدوانا كما تؤكد ذلك رواية القاضي عياض. [20]

ومن الثابت ان الشرائح الكادحة من سكان المدن عانت من أزمة

السكن، اذ غالبا ما كانت بيوتاتها الهشة توجد في ارباض المدن مثل ربض قرطبة كما لاحظ ذلك الجغرافي ابن حوقل [21] والارباض دون شك، تعد من الأحياء المتواضعة. وفي كتاب «قضاة الأندلس» للنباهي، أو «قضاة قرطبة» للخشني، نجد شذرات هامة عن مشكل الكراء الذي كثيرا ما طرح كمعضلة امام أنظار القضاة، وهو أمر ذو مغزى عميق، يجعل الباحث يستنتج أن المكتري لم يتمكن من اداء واجب الكراء، وهو تخريج يدعمه ما وقع من ارتفاع مذهل في الأسعار، حيث بلغ قفيز القمح سنة 303 هـ ثلاثة دنانير [22]، في الوقت الذي ظلت اجور — من جاد عليه القدر بحرفة ما — هزيلة لا تغطي حتى ابسط الحاجيات. فأجرة المشتغل في البناء مثلا لم تتجاوز ثلاثة دراهم كحد اقصى. [23] وقد استنتج احد الباحثين [24] ان ما يتقاضاه العامل في المخبزة (الفرن) لا يتجاوز درهما ونصف، وهو ما يطابق قول السقطي [25] بأن ما يمكن أن يربحه بائع الماشية درهمان في الخروف أو المعزاة، ومن ذلك يتبين بجلاء عدم التوازن بين الدخل الفردي ومستوى المعيشة، الشيء الذي أدى إلى كساد الأسواق بشهادة مؤرخ معاصر للفترة موضوع الدراسة. [26]

ومعلوم أن الحرفي كان يشتغل من شروق الشمس حتى نصف الفترة الممتدة بين صلاة العصر والمغرب [27]، وهذا يعني أن المدة التي يستغرقها عمله تناهز 12 ساعة؛ بل إن عمال الخشب كانوا يبدأون في تهييء مناشرهم قبل الشروع في العمل وبعد الافراغ منه [28]. ومع ذلك لم تكفل لهم أجورهم الحد الأدنى من لزوميات المعيشة في هذه الفترة المشبعة بمناخ الأزمة الاقتصادية .

ولا يمكن تقدير انخفاض مستوى معيشة هذه الفئات الشعبية إلا بمقارنته بمستوى معيشة الطبقة الارستقراطية. فقد بلغ ثمن الكساء الذي اشتراه أحد القضاة حسب ما ورد في احدى الروايات، أربعة وعشرون دينارا [29]. ويستخلص من هذا الرقم أن ما يربحه الحرفي أو الأجير في شهر، يمثل سدس ما دفعه هذا القاضي في لحظة الشراء [30]، وأن ما يحصل عليه

نفس الحرفي في شهر، يمثل حوالي 1/200 مما كان يتقاضاه أحد الوزراء الذي وصل مرتبه الشهري الى ألف دينار [31]. هذا اذا أخذنا بعين الاعتبار أن الدينار كان يساوي في الوقت الذي زار فيه ابن حوقل الأندلس 17 درهما .

واذا أردنا أن نعدد الحرف التي زاولها عوام المدن فان ابن الأحمر يكفينا مؤونة ذلك، إذ يمدنا بصورة دقيقة عن كل الحرف المزاولة، ومنها ضفر الحلفة، وخدمة السلل وفتل القنب والبراذع للبهائم والحبال والشطاطيب، وطبخ الجير والجبص، والحياكة والخرازة، ونسج الجلاليب والقلنسوات، وطبخ الخبز والسفنج والشواء، وصناعة القدور وبيع الأدوية والعشب، وسبكة الفداويش الشعرية. بل هناك من الموالي المستضعفين من احترف حمل الموتى وحفر قبورهم [32] .

وكان هؤلاء الحرفيون في نظر السلطة أحط الطبقات الاجتماعية. وفي هذا الصدد أورد ابن عذاري [33] نصا يتضح من خلاله احتقار الأمير محمد للفرانين والجزارين وغيرهم من الحرفيين. ولذلك لم يتورع عن مضايقتهم، حيث سخر المحتسب عبد الله بن حسين لقمعهم حتى « كانت له في ذلك أخبار معروفة » [34] .

كما أنهم مارسوا عملهم اليدوي في محلات متواضعة، معرضة للخطر في أية لحظة، وهذا ما يفسر نشوب حريق مهول في سوق قرطبة سنة 305 هـ أتى على حوانيت المشاطين والخراطين [35] .

وشعورا منهم بأوضاعهم المزرية، حاولوا التكتل في « طوائف » يرأسها أمين مكلف بتمثيلهم لدى المحتسب. غير أن مساعيهم ظلت أصواتا مبحوحة في بئر عميق، حيث اصطدموا مع عسف الحكام، وزادت الفوضى التي ذرت قرنها في طول بلاد الأندلس وعرضها، أوضاعهم سوءا مما أجبرهم على مغادرة الأندلس [36]. ولا غرو فقد أصبحت الدولة الرستمية تغص بالحرفيين الأندلسيين المهاجرين [37] .

أما من ناحية حقوقهم الاجتماعية فلم تحترمها الأعراف قط، مصداق ذلك نازلة نزلت في هذا الشأن : فعندما سئل ابن لبابة ـــ أحد الفقهاء المعاصرين للفترة المدروسة ـــ عن أجير يمنعه المطر من اتمام عمله، أفتى بأنه لا يأخذ أجرته اليومية كاملة [38]. وفي ذلك دليل على اهدار حقوقهم. وعلى صعيد التعامل الاجتماعي بين الحرفيين وزبنائهم، صيغت بعض الأعراف حول الصناع الذين يضمنون والذين لا ضمان عليهم، وهي أعراف كانت في معظمها على حسابهم [39] .

أما التجار الصغار، فقد أفلسوا نتيجة قلة الطلب، فكسدت سلعهم كما يتضح ذلك من خلال بعض الأمثلة الشعبية [40]. وأصبحت حوانيتهم عرضة للاغتصاب من جانب العسكر الذين تصفهم إحدى النوازل بأنهم « قوم معروفون بالغصب، ليس لهم مال إلا من الغصب كبعض الجند الذين بالأندلس » [41]. وفي مواجهة هذه الحالة، قرر بعضهم الهجرة نحو بلدان العدوة، بل أسسوا فيها مدنا كمدينة تنس واستقروا بها [42] .

تلك إذن هي الأوضاع المتردية التي عاشت في ظلها « جماهير » المدن. ولم تكن « جماهير » البوادي في حالة يحسد عليها. ومع أهمية هذا القطاع الاجتماعي المكون من الفلاحين والرعاة والمزارعين الأقنان، باعتبارهم يشكلون السواد الأعظم في مجتمع غلب عليه الطابع الريفي، فإن المصادر لم تُعِرْهم أدنى اهتمام. غير أن ما ورد فيها عفوا يجعلنا ـــ إذا جمعنا شتات النصوص المبعثرة ـــ نكون فكرة محترمة حول أوضاعهم الاجتماعية .

فغير خاف أن الفلاحين كانوا أكبر ضحايا سنوات الجفاف التي توالت على الأندلس، والمصادر تشير في هذا الشأن الى حالة الجفاف التي استمرت من سنة 251 إلى 255 هـ ، وأضرت بالزراعة وبالمزارعين [43]. وسجلت سنة 260 هـ حالة جد خطيرة، إذ أن القحط الذي عم البلاد في هذه السنة حال دون تمكين الفلاحين من أداء ضريبة العشور. ومع هذا العذر البين، صمت حكومة قرطبة آذانها، بل إن أحد موظفيها تقدم اليها طالبا منها ولاية المدينة على « أن يضمن ايراد العشور حتى هتك الستور،

وقتل الأنفس بالتعليق »على حد تعبير ابن القوطية (44)، « فما حصل على الريع حتى أهلك كثيرا من النفوس » (45) .

وبالاضافة الى ضريبة العشور، تتردد في المصادر أسماء ضرائب أخرى فرضت قسرا على الفلاحين كضريبة « المعونة » على سبيل المثال (46). ويذكر ابن حزم (47) ما تعرض له « عمار الأرض وفلاحوها » وما أخذ منهم « من قطيع مضروب على جماجمهم » وهي اشارة واضحة الى أصناف الابتزازات التي كانت تنهكهم، ناهيك عما رافق المجاعات من غلاء فاحش، وما أعقبها من أمراض وأوبئة، خاصة وباء الطاعون الذي فتك بالعديد منهم (48)، حتى أن جثثهم كانت ـــ لكثرتها ـــ تلقى في القبور بدون غسل ولا صلاة (49) .

كما عانى الفلاحون من الحروب التي أصبحت لغة ذلك العصر، مما أدى الى خراب مزارعهم واتلاف محاصيلهم، فضلا عما خلفته هجمات النصارى في الشمال، والتي نهجت كلها خطة « الأرض المحروقة » .

وتفسر وضعيتهم السيئة من خلال علاقتهم مع مالكي الأراضي. والواقع أن رصد علاقة الانتاج بين المزارع وصاحب الأرض لا تتأتى إلا بالرجوع لبداية الفتح الاسلامي للأندلس. فمنذ أن خمس جزء قليل من أرضها، أقام الفاتحون فيها مجموعة من المزارعين الأقنان عرفوا باسم « الأخماس »، بينما عرف أبناؤهم باسم « أبناء الأخماس » (50). وذكر المؤرخ ابن مزين أن موسى بن نصير ترك هؤلاء الأخماس « ليثلث مال المسلمين وهم أهل البسائط » وهي عبارة يكتنفها كثير من الغموض بشهادة أحد المتخصصين (51). اذ لا تبين هل تركهم على أساس أداء ثلث المحصول أو ثلثيه. غير أن المصادر كشفت بعض الأضواء على علاقات الانتاج بعد وصول الجند الشامي سنة 125 هـ ، إذ بعد توزيعهم على الكور المجندة، سخروا الأهالي في خدمة ضياعهم على أساس أداء ريع عيني يقدر بثلث المحصول، بالاضافة الى ضريبة نقدية تؤدى الى صاحب الأرض، وتسمى في المصادر اللاتينية Vestigalia (52) .

ولا شك أن هذا الشكل من العلاقة بين مالك الأرض ومستخدميه يعد امتداد للعلاقة التي سادت بين السيد الاقطاعي في العصر القوطي وطبقة « المزارعين الأحرار »، ولو أن ارتباط المزارع بالأرض وصاحبها أصبح أكثر تحررا في العصر الاسلامي، خاصة في عهود بعض الخلفاء المستنيرين. ومن مظاهر هذا التحرر ما ذكره الطرطوشي [53] عن رفق الملاكين بفلاحيهم وتشبيه العلاقة بين الجانبين برعاية التاجر لتجارته .

غير أن حصة الثلث لم تكن الشكل الوحيد من العلاقات التي سادت بين مالك الأرض والمزارع، بل وجدت أيضا حصة الربع في الأراضي التي صولح عليها أهلها مقابل أداء الجزية [54]. كما وجد نظام المناصفة أيضا، وكل هذه الأشكال تدخل ضمن ما يعرف بنظام المزارعة. لكن هذا النظام ظل نظريا في كتب الفقه، معلقا فوق سطح الواقع، اذ بالرغم من احتفاظ الفلاح بحريته، بقي مجبرا على أعمال السخرة، وأداء ضريبة العشور، ومختلف الضرائب الأخرى غير الشرعية. كما فرضت عليه الاقامة في ضيعة صاحب الأرض مع عائلته المتكونة غالبا من عدة أفراد، في حين كان لا يحصل إلا على نصيب ضئيل من مردود السنة يتراوح بين الربع أو الثلث، وفي حالات قليلة النصف [55] .

ومع أن الحصة الأخيرة تعد أكبر الحصص، فإنها مع ذلك لم تف بحاجيات الفلاح. ويفهم من أحد النصوص أن المناصفة تمثل نوعا من الاستغلال بين مالك الأرض والمزارع، وتبدو من خلالها المكانة الاجتماعية المتألقة للطرف الأول، وما عاناه الطرف الثاني من ألوان البؤس والحرمان [56] .

ويدخل الرعاة ضمن شريحة الفلاحين. والثابت أن أوضاعهم لم تكن أحسن حالا. فانعدام العشب الناتج عن الجفاف، والأمراض التي أصيبت بها الماشية ومن ثم هلاكها، بالاضافة الى تفشي ظاهرة اللصوصية، كل ذلك حال دون مزاولة حرفتهم. أما في ضيعات كبار الملاكين فإنهم تعرضوا لأبشع أنواع الاستغلال، ونذكر بالخصوص بعض الأسرى النورمانديين الذي اشتغلوا بالرعي، وانتاج الحليب لأصحاب الضيعات [57] .

هذا عن أوضاع الشرائح الاجتماعية المستضعفة في المدن والبوادي، فماذا خلفت لنا المصادر من نصوص حول أحوال العبيد المتواجدين في أدنى قاعدة الهرم الاجتماعي ؟

إن نفس السيناريو يتردد من حيث الافتقار الى المعلومات حول هذه الفئة الاجتماعية. غير أن الباحث يمكن أن يظفر ببعض الروايات التي صدرت عفوا من أقلام مؤرخي البلاط، عندما كانوا يصورون مظاهر الأبهة لأولي نعمتهم من الخلفاء. ومن خلال تلك الشذرات، نفهم أن تواجد طبقة العبيد ارتبط ببذخ الفئات الارستقراطية وترف حياتها اليومية، وسعة الأراضي التي كانت في أمس الحاجة الى أيدي عاملة رخيصة تفلحها .

وقد تضافرت كثير من العوامل التي ساهمت في تكاثر أعداد العبيد، منها القرصنة البحرية، والصراع ضد القوى المسيحية في الشمال، وكذا الحروب التي دارت رحاها بين الامارات المستقلة داخل الأندلس نفسها. وفي كل الأحوال استرق المهزوم، وسخر في العمل اليدوي، بل تحول الأحرار أنفسهم الى عبيد ابان هذه الحقبة، وبيعوا في أسواق النخاسة. وفي هذا الصدد أورد ابن سهل [58] نصا هاما يكشف النقاب عن تحويل الأحرار الى عبيد، وبيعهم في السوق، وهو ما يفسر قوله أنه « كثر بيع الأحرار في فتنة ابن حفصون ». ولذلك أصبح قانون الغلبة هو المعيار الأساسي للتمييز بين الحر والعبد. وقد تصدى الفقهاء لهذه المشكلة، ولكنهم عجزوا عن ايجاد حل لها، فاكتفوا بالقول أن « البينة على من ادعى الحرية » [59] .

وعلى أية حال، فإن كثرة العبيد، تترجم الخلل الذي بصم المجتمع الأندلسي، والهوة السحيقة التي أصبحت تفصل بين طبقاته. وقد تمثلت مهمتهم الأساسية إما في خدمة قصور الأرستقراطية العسكرية والجهاز البيروقراطي، أو فلح ضياع هذه الأرستقراطية نفسها، اذ لا تتحدث المصادر عن منيات [60] الأمراء دون أن تقرنها بالعبيد الذين اعتبروا أقنانا مرتبطين بالأرض، فكلما أقطعت ضيعة، أقطع معها ما تشمله من دواب وعبيد.

وحسبنا دليلا على ذلك أنه عندما أقطع الأمير محمد إخوته الضياع والمستغلات، أقطعت لهم بعبيدها وماشيتها (61). وثمة رواية تثبت هذا الارتباط بين العبد وصاحب الأرض تتعلق بالخليفة عبد الرحمن الناصر. فقد أهديت له منية بما فيها « من بساتين مسقية، وأراضي مزدرعة، وما كان فيها من عبد وأمة وثور ودابة » (62) . وعد أبناء العبيد كآبائهم في التعاسة والبؤس (63). ولا يساورنا شك في أنهم خضعوا جميعا — أبناء وآباء — لسلطة صاحب الأرض، مصداق ذلك عبارة استعملها أحد المؤرخين وهو يتحدث عن عبيد ضيعة كانت بحوزة أحد المقطعين (64). كما أن تجنيدهم قسرا من طرف زعماء الامارات المستقلة عن السلطة المركزية يؤكد هذا الزعم (65) .

وبديهي أن تكون وضعيتهم الاجتماعية متردية للغاية. واذا كانت النصوص لا تدعم ما ذهب اليه أحد الباحثين (66) من أن العبد كان يقتل في حالة فراره، فإن تعرضه لشتى أنواع الاضطهاد مسألة لا يرقى اليها الشك، سواء في الضيعة أو القصر. ولعل مثال الزجالي ينهض حجة دامغة على ذلك. (67) فالعبد كان يبيع قوته بثمن بخس مقابل أعمال شاقة لا يذوق فيها طعم الراحة (68). ومع شعوره بوضعيته واحساسه باستغلال سيده له، لم يتجرأ على التمرد عليه، وظل يضمر هذا الشعور داخل نفسه (69) .

ويبدو أن العبيد السود المجلوبين من أفريقيا السوداء — وهم الذين سخروا في زراعة الأرض غالبا — كانوا أكثر اضطهادا من العبيد البيض ذوي الأصل الافرنجي. ومع ذلك فإن هؤلاء، لم يكونوا في وضعية يحسد عليها، بل ارتبطوا بخدمة قصور الفئات الارستقراطية التي تهافتت على اقتنائهم من بلاد الافرنج، وبسطت يدها كل البسط من أجل الحصول عليهم لاستخدامهم كأدوات للهو والمتعة، والاستئناس بهم لقضاء لياليهم بين المجون ولذات الكأس (70) .

من ذلك يتضح أن فئة العبيد أصبحت « مشيئة » الى درجة أنها استخدمت لدى السادة حتى فيما يخص قضاء حاجتهم الطبيعية (71)، وهو

ما سيؤدي حتما الى مساهمتها في الانتفاضات التي عرفتها الأندلس في هذه الحقبة .

وبعد أن عرضنا لأوضاع كل الفئات الشعبية من « جماهير » المدن والبوادي، وشريحة العبيد يبقى التساؤل : هل كانت هذه الفئات تمتلك « وعيا طبقيا » لتحسين وضعيتها،والدفاع عن حقوقها ؟

إن التساؤل عن « وعي طبقي » لا يعني البتة الوقوع في اسقاطات معاصرة، لا بل إن مشروعيته تستمد قوتها من خلال الأمثال الشعبية التي خلفتها ــ لحسن الصدفة ــ بعض كتب الأمثلة المرتبطة برجل الشارع وبكل العوام .

وتدل كل تلك الأمثال على أن الفئات المستضعفة كان لها « حس جماعي » بوضعيتها، ولكنها كانت تفتقر الى « وعي طبقي » تواجه به الاستبداد المفروض عليها، بحيث ألغت مفهوم الصراع الاجتماعي كمحرك دينامي في عملية التغيير [72]، واعتقدت اعتقادا جازما بفكرة القدر، وعجز الانسان عن مغالبة القضاء المحتوم [73]. ولكنها مع ذلك لم تكتم تذمرها من خصومها الاجتماعيين. ولا غرو فإن أمثالها عبرت ــ بما فيه الكفاية ــ عن عدائها المكشوف للأمير حيث صورت خضوعها له بأنه مفروض بالحديد والنار [74]. وقرنت القاضي بالظلم والجور [75]. في حين صبت سخطها على شريحة الكتاب الذين كانوا يشغلون المناصب في ادارة الدولة [76] .

خلاصة القول، أن فئات المستضعفين في الأندلس في المدن والبوادي على السواء، عرفت في أواخر عصر الامارة أوضاعا متردية نسجت خيوطها طبيعة الحقبة التي شهدت أزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية. ورغم شعور هذه الفئات بأوضاعها، لم تتحول الى عناصر « فاعلة » تستطيع أن تجمع بين هذا الشعور والوعي بضرورة تغيير ميزان القوى لصالحها .

وفي تقديري أن هذا التناقض في عقليتها، هو التشتت بين « الحس الجماعي » والافتقار الى مقومات تكتل بشري فئوي، هو ما يفسر تعثر

ثوراتها، ومن ثم عدم اسهامها في تحريك عجلة التاريخ على غرار ما قامت به الفئات المستضعفة في أوروبا القروسطية. ما هي طبيعة هذا التناقض ؟ ولماذا حصل ؟ وما هي نتائجه البعيدة ؟ ذلك ما نأمل أن تتجه اليه — مستقبليا — همم الباحثين في حقل التاريخ الاسلامي الوسيط عموما والتاريخ الأندلسي على وجه الخصوص .

المصادر و المراجع المستعملة في البحث .

أولا ــ المخطوطات :

1 ــ ابن أبي زمنين (توفي سنة 399 هـ) : منتخب الأحكام. مخطوطة الخزانة الوطنية بمدريد رقم 5043 .

2 ــ ابن عاصم الغرناطي (توفي بعد عام 857 هـ) جنة الرضى في التسليم لما قدر الله ورضى مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 2648 .

3 ــ ابن سهل، عيسى بن أصبغ عبد الله الأسدي (توفي بغرناطة سنة 486 هـ) : نوازل الأحكام مخطوطة الخزانة العامة بالرباط رقم ق 370 .

4 ــ الزياني، أبو القاسم (توفي سنة 1249 هـ) : بغية الناظر والسامع والهيكل الجامع بما في التاريخ من الجوامع مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 1250 .

5 ــ عبد الملك بن حبيب السلمي (توفي في قرطبة رابع رمضان 238 هـ) : التاريخ الكبير مخطوطة المعهد المصري للدراسات الاسلامية بمدريد رقم 9 (نسخة مصورة عن القطعة الأصلية في بودليانا) .

6 ــ مجهول (عاش في القرن الثامن) : ذكر بلاد الأندلس وفضائلها وصفاتها وأصقاعها. مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 1528 .

7 ــ مخطوطة مجهولة العنوان والمؤلف بالخزانة العامة بالرباط ضمن مجموع 2198 .

ثانيا ــ المصادر المطبوعة :

8 ــ ابن الآبار، أبو عبد الله بن أبي بكر القضاعي (بلنسية 595 ــ تونس 658 هـ). كتاب الحلة السيراء، الجزء الأول تحقيق د. حسين مؤنس، طبعة القاهرة 1963 .

9 ــ ابن أبي زرع، محمد بن عبد الحليم (720 هـ) : الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس طبعة الرباط 1973 .

10 ــ ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن محمد الجزري : الكامل في التاريخ، الجزء الأول. طبعة بيروت 1965 .

11 ــ ابن الأحمر، اسماعيل بن يوسف (عاش في العصر الغرناطي) بيوتات فاس الكبرى، طبعة الرباط 1972 .

12 ــ ابن جلجل، أبو داود سليمان بن حسان الأندلسي (عاش بعد سنة 377 هـ) : طبقات الأطباء والحكماء. تحقيق فؤاد سيد. طبعة القاهرة 1955 .

13 ــ ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد (قرطبة، رمضان 384 هـ ــ لبلة، شعبان 456 هـ) : الرد على ابن التغريلة اليهودي ورسائل أخرى، تحقيق إحسان عباس. نشر مكتبة دار العروبة. طبعة 1960 .

14 ــ ابن حوقل، أبو القاسم محمد بن علي بن حوقل الموصلي (ت سنة 367 هـ) : صورة الأرض. نشر دار مكتبة الحياة. طبعة بيروت 1979 .

15 ــ ابن حيان أبو مروان خلف بن حسين بن حيان بن محمد بن حيان (قرطبة 377 هـ ــ قرطبة 27 ربيع الاول 469 هـ) : المقتبس من أخبار أهل الأندلس. القطعة الخاصة بأواخر عهد الأمير عبد الرحمن الأوسط ومعظم عهد الأمير محمد : تحقيق وتعليق د. محمود مكي. طبعة بيروت 1937 .

16 ــ ــــ : المقتبس : القطعة الخاصة بعهد الأمير عبد الله. نشرها ملشور أنطونيا. طبعة باريس 1937 .

17 ــ ــــ : المقتبس : القطعة الخاصة بعهد الخليفة عبد الرحمن الناصر. نشرها شالميطا، وكورنيطي وصبح. طبعة مدريد 1979 .

18 ــ ـــ : المقتبس : القطعة الخاصة بالعشر سنوات الأولى من عهد الحكم المستنصر. تحقيق د. عبد الرحمن حجي. طبعة بيروت 1965 .

19 ــ ابن الخطيب، لسان الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن سعيد (لوشة 25 رجب 713 ، فاس ربيع الأول 776 هـ) : أعمال الأعلام، فيمن بويع قبل الاحتلام من ملوك الاسلام. تحقيق بروفنسال. طبعة بيروت 1956 .

20 ــ ابن عبدون، أبو محمد عبد المجيد بن عبد الله (عاش في القرن الخامس الهجري) : رسالة في القضاء والحسبة نشرها وحققها. ليفي بروفنسال تحت عنوان : Un traite d'Ibn Abdun sur la vie urbaine et les metiers à Seville au 12° siècle. Journal Asiatique. paris 1934.

21 ــ ابن عذاري، أبو عبد الله محمد المراكشي (عاش ما بعد سنة 712 هـ) : البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب الجزء الثاني. تحقيق .ج. س. كولان و. ل. بروفنسال : بيروت 1980 . ط 2 .

22 ــ ابن القاضي، أحمد المكناسي (960 هـ ــ 1025 هـ) : جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الاعلام مدينة فاس. الجزء الأول. طبعة دار المنصور. الرباط 1973 .

23 ــ البكري، أبو عبيد الله عبد الله (1040 ــ 1094 م) : المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب. طبعة بغداد، نشر مكتبة المثنى .

24 ــ الجزنائي، أبو حسن علي (عاش في العصر المريني) جني زهرة الآس في بناء مدينة فاس. الرباط 1967 .

25 ــ الخشني، محمد بن حارث (توفي سنة 361 هـ بقرطبة) : قضاة قرطبة وعلماء افريقية. نشر السيد عزت العطار الحسيني. طبعة ذي الحجة 1372 هـ .

26 ــ الزجالي، أبو يحي (617 ــ 694 هـ) : ري الأوام ومرعى السوام في نكث الخواص والعوام، حققه د. بنشريفة ونشره تحت

عنوان : أمثال العامة في الأندلس. طبعة فاس يوليوز 1975 .

27 ـــ السقطي : (عاش في القرن السادس الهجري) : رسالة في الحسبة. نشرها بروفنسال تحت عنوان : Un manuel Hispanique de Hisba. Paris, 1931.

28 ـــ الطرطوشي، أبو بكر محمد بن الوليد (توفي سنة 520 هـ) : سراج الملوك. طبعة المطبعة الأزهرية 1310 هـ .

29 ـــ عياض (القاضي عياض بن موسى بن عياض ، سبتة 476 ـــ 544 هـ) : ترتيب المدارك، وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك. الجزء الثالث. تحقيق أحمد بكير محمد. طبعة بيروت (دون ذكر تاريخ الطبع) منشورات مكتبة دار الحياة .

30 ـــ الغساني، محمد بن عبد الوهاب (عاش في القرن الحادي عشر الهجري) :رحلة الوزير في افتكاك الأسير. نشر الأستاذ الفريد البستاني. طبعة طنجة 1940 . مؤسسة الجنرال فرانكو .

31 ـــ مجهول : نص أندلسي يتعلق بالسنين الأولى من حكم الخليفة الناصر لدين الله. نشره ليفي بروفنسال وغرسيه كومس. طبعة مدريد 1950 .

32 ـــ المقري، أحمد بن محمد التلمساني (تلمسان 986 ـــ مصر 1040 هـ) : نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، الجزء الثالث. تحقيق إحسان عباس بيروت 1968 .

33 ـــ النباهي، أبو الحسن علي بن عبد الله بن محمد بن الحسين المالقي (مالقة 713 ـــ غرناطة قبل 793 هـ) : تاريخ قضاة الأندلس أو المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا. تحقيق ل. بروفنسال طبعة بيروت (دون ذكر تاريخ الطبع) المكتبة التجارية .

34 ـــ الونشريسي، أبو العباس أحمد بن يحي (توفي سنة 914 هـ) : المعيار المعرب، والجامع المغرب عن فتاوي أهل افريقية والأندلس والمغرب. الأجزاء : 5 ،، 6 ، 7 . نشر وزارة الأوقاف . طبعة بيروت 1981.

35 ـــ يحي بن عمر (توفي بتونس سنة 287 هـ) : كتاب أحكام السوق . نشر محمود مكي في صحيفة المعهد المصري للدراسات الاسلامية بمدريد . المجلد الرابع سنة 1956 . ويوجد الكتاب ضمن كتاب المعيار المذكور ، في الجزء السادس .

ثالثا ـــ المراجع الحديثة :

36 ـــ الاهواني، عبد العزيز : أمثال العامة في الأندلس. دون ذكر تاريخ الطبع لبتر وقع في الكتاب .

37 ـــ خالص، صلاح : اشبيلية في القرن الخامس الهجري، دار الثقافة، طبعة بيروت 1965 .

38 ـــ العبادي، أحمد مختار : في التاريخ العباسي والأندلسي، دار النهضة العربية. بيروت 1979 .

39 ـــ محمود اسماعيل : سوسيولوجيا الفكر الاسلامي. الجزء الثاني. دار الثقافة. طبعة البيضاء 1980 .

40 ـــ المنوني، محمد : المصادر العربية لتاريخ المغرب. مجموع محاضرات نشرتها مجلة كلية الآداب بالرباط العدد السابع .

41 ـــ مؤنس، حسين : فجر الأندلس. طبعة القاهرة 1959 .

42 - DESCOLA (jean) : Histoire d'Espagne. Ed Paris 1959.

43 - Provençal (L.E.) : Histoire d'Espagne Musulmane Tome II Ed. Paris (Maisonneuve); Leiden J. Brill 1950.

44 - Viardot (Louis) : Histoire des Arabes et des Maures d'Espagne. Tome II Ed. Paris 1851.

45 - Watt (Montgomery) : A History of Islamic Spain. Ed. Edinburgh 1965.

الهـــوامـــش :

(1) يلاحظ أن أغلب المصادر التاريخية كتبت تملقا للخلفاء والوزراء والأعيان. ولعل قراءة المقدمات التي يشير من خلالها المؤرخون الى دواعي تآليف كتبهم تنهض حجة على ذلك، وسأقتصر على اعطاء بعض الأمثلة من المصادر المغربية : فابن أبي زرع على سبيل المثال يصرح أنه ألف كتابه « روض القرطاس » خدمة للدولة المرينية في عهد أبي سعد عثمان بقوله : « أردت خدمة جمالها، والتقرب الى كمالها، والتفيىء بظلالها... بتأليف كتاب جامع للطيف الأخبار ... » أنظر مقدمة المؤلف من الكتاب المذكور طبعة الرباط 1936 أما ابن الخطيب فقد ألف كتابه « أعمال الأعلام » ترضية لحاميه السلطان، وسيده الوزير الوصي أبو زيان محمد السعيد. أنظر مقدمة الكتاب المذكور طبعة بيروت 1956، وفي نفس السياق كتب أبو حسن علي الجرنائي كتابه « جني زهرة الآس في بناء مدينة فاس » تزلفا للوزير الطاغية عمر الياباني أحد الوزراء في عصر الدولة المرينية وكان الغرض من وراء ذلك تطلع المؤلف إلى الترقي في منصبه كما لاحظ ذلك محقق الكتاب، بينما ألف أحمد بن القاضي المكناسي كتاب جذوة الاقتباس لأحمد المنصور الذهبي. أنظر مقدمة الكتاب المذكور طبعة الرباط 1973. وأكتفي بهذه الأمثلة لأن القائمة تطول .

(2) حتى ابن حيان الذي يعتبر أكثر المؤرخين موضوعية انزلق في هذا الخطأ اذ يصف عمر ابن حفصون قائد ثورة الفلاحين في الأندلس بالمارق. أنظر كتابه المقتبس القطعة الخاصة بعهد عبد الرحمن الناصر ص 85 مدريد 1979. كما أنه يصف ابنه جعفر بـ « عميد أهل الضلالة » مع أن هذا الأخير كان مسلما، وقتله النصارى بسبب ارتباطه الشديد بالاسلام. أنظر ن. م. ص. 158 . كما أن ابن حيان وصف ابن مسرة، مثقف الأندلس وفيلسوفها وزاهدها الورع « بالظنين المرتاب » كما وصف أنصاره بأنهم « الطائفة الخبيثة المبتدعة » أنظر ن. م. ص 25 .

(3) تبرز في هذا الشأن أسماء كل من عبد العزيز الدوري، وأحمد صادق سعد، ومحمود اسماعيل، والحبيب الجنحاني، ومهدي عامل وغيرهم. بل إن هذا الاتجاه تدعم في جامعة القاهرة حيث شكل محمد أنيس لبنة مدرسة لصياغة التاريخ العربي وفق منهج سوسيو ــ اقتصادي .

(4) أنظر المحاضرات التي ألقاها على طلبة شعبة التاريخ ما بين سنتي 1978 و 1980 والتي نشرته مؤخرا هذه المحاضرات تحت عنوان : المصادر العربية لتاريخ المغرب .الجزء الأول البيضاء 1983 .

(5) توجد هذه التفاصيل ضمن الرسالة التي أعددتها لنيل دبلوم الدراسات العليا :« أثر الاقطاع في تاريخ الأندلس السياسي » الجزء الأول .

(6) ذكر ابن القوطية قول أحد قادة جيش الامارة مخاطبا الثائر ديسم بن اسحاق : « يقول لك يا كلب بن الكلب، بذلناك العافية فأبيت إلا العناد حتى صرت سببا لذهاب أرواح هذه الجيف المطروحة ». أنظر : تاريخ افتتاح الأندلس ص 125 ــ 126 بيروت 1958 .

(7) ابن حيان : المقتبس في أخبار بلاد الأندلس ص 343 القطعة الخاصة بأواخر عهد عبد الرحمن الأوسط ومعظم عهد الأمير محمد. نشره. محمود مكي. بيروت 1973. وقد سمي هذه السنة بالسنة الحالقة .

(8) ابن حيان المقتبس ص 127 القطعة الخاصة بالأمير عبد الله. نشر منشور أنطونيا باريس 1937 .

(9) البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب ج 2 ص 167 ــ 168 وأنظر أيضا : مجهول : نص أندلسي نشره ل. بروفنسال وغرسيه كومس تحت عنوان : una Cronica Anonima de Abd Al Rahman Al Nasir طبعة مدريد 1950 .

(10) قضاة قرطبة، ص 26 طبعة 1372 هـ. وهاك نص الرواية : « كان يخبرني أبي عن جدي أنه كان عندكم بقرطبة قاضي في الزمان يسمى عنترة بن فلاح، وكان تقيا ورعاً، استسقى يوما بالناس فأحسن في دعائه وقيامه بالخطبة فقام اليه رجل من عامة الناس فقال له : أيها القاضي الواعظ : قد حسن ظاهرك فحسن الله باطنك فقال له آمين أجمعين فهل أضمرت شيئا يا ابن أخي ؟ قال نعم بتفريغك اهراءك يكمل استسقاؤك » .

ومن الواضح أن الأمراء كانوا يخزنون الحبوب كما يفهم من هذا النص : قال ابن غانم صاحب المدينة مخاطبا الأمير محمد : « وهذا عام لم يزرع فيه بذر ولا زرع فاقبل معذرة رعيتك وارجع الى ذخائرك في اهرائك ». انظر ابن حيان، المقتبس : القطعة الخاصة بالأمير محمد. ص 172 .

(11) ابن عاصم : جنة الرضى في ما قدر الله ورضى (مخطوط) ص 74 .

(12) هنا لا نرى صحة ما زعمه مونتغمورات من أن هذه الحقبة شهدت أوج العظمة الاسلامية في الأندلس. انظر : A History of Islamic Spain p 38 : M. Watt

(13) المبهرج هو الذي نسميهم في المغرب « العزام » وهو يشبه الساحر الذي يكتب كتاب المحبة والبغض الخ ...

(14) السقطي : رسالة في الحسبة ص 67 نشرها بروفنسال. باريس 1931 .

(15) ابن عبدون : رسالة في القضاء والحسبة ص 240 نشرها بروفنسال. باريس 1934 .

(16) السقطي : م. س. ص 63 ــ 64 .

(17) ابن عبدون : م. س. ص 231 .

(18) يحيى بن عمر : أحكام السوق ص 109، نشره محمد مكي في صحيفة المعهد المصري للدراسات الاسلامية. المجلد الرابع مدريد 1956 .

(19) الخشني : م. س. ص 151 .

(20) ترتيب المدارك، ج 3 ص 146 بيروت دون ذكر تاريخ الطبع. وهذا نص الرواية : « وكان ابراهيم اذا جيء بالفاسد المقدح قال له : اكتب وصيتك، ودعا بشهود فاشهدهم، فاذا فعل علم أنه مقتول، ثم يأمر بصلبه ونحره، فكان بين يديه عدد من المصلبين وأخذ في ذلك بالشدة حتى تجاوز الحد ». وانظر نفس الرواية عند الخشني في نفس المرجع والصفحة في الهامش السابق .

(21) صورة الأرض، ص 108 بيروت 1979 .

(22) ابن عذاري : م. س. ص 167 ــ 168. غير أن ابن حيان يستعمل عبارة « ثلاث دنانير درهم دخل أربعين » وهي عبارة استنتج منها شالميطا محقق الكتاب أنها تصل الى 33 أو 43 دينارا وهذا الاصطلاح في حد ذاته عالجه « ميلز » في كتابه « سكة الأمويين في الأندلس » ص 32 وانتهى الى القول بأن 3 دنانير كانت تساوي 40 درهما، ولكننا نعتقد أن هذا الرقم غير صحيح لأن الدينار كان يساوي في الوقت الذي زار فيه ابن حوقل الأندلس 17 درهما ومعنى هذا أن 3 دنانير كانت تساوي 51 درهما. أنظر المقتبس. القطعة الخاصة لعبد الرحمن الناصر ص 109 .

(23) يذكر المقري أن أجور العمال الذين كانوا يشتغلون في بناء مدينة الزهراء في القرن الرابع الهجري ــ وهنا القياس فقط ــ كانت تتراوح بين الدرهم والنصف وثلاثة دراهم يوميا تبعا لمقدرتهم الحرفية. انظر صلاح خالص : اشبيلية في القرن الخامس الهجري ص 55 بيروت 1965 .

(24) نفســه، ص 56 .

(25) الحسبة، ص 27 .

(26) عبد الملك بن حبيب : التاريخ الكبير. (مخطوط) ومعلوم أن هذا المؤلف توفي سنة 238 هـ إلا أن مؤلفا آخر ــ يرجح دوزي أنه ابن أبي الرقاع أتم ما بدأه عبد الملك وأوصله الى الفترة المدروسة .

(27) السقطي : م. س. ص 64 .

(28) نفســه، ص 65 .

(29) الخشني : م. س. ص 139 .
(30) هذا اذا اعتبرنا أن متوسط الدخل اليومي للحرفي هو درهمان اذن ستكون العملية على الشكل التالي : $2 \times 30 = 60$ درهم $- 17 =$ حوالي 4 دنانير أي $\frac{1}{6}$ من 24 دينار .
(31) المقري : م. س. ح 1 ص 133
(32) لمزيد من التفصيل : أنظر ابن الأحمر : بيوتات فاس الكبرى ص 24 — 25 الرباط 1972 .
(33) البيان المغرب، ج 2 ص 108 وهذا نص الرواية كما أوردها المؤلف وهو يتحدث على لسان الأمير مخاطبا أحد وزرائه : « واذا كنا لا نخالف آباؤكم بكم ولا نخلفكم بأبنائكم فعند من نصنع احساننا ونرب أيدينا ؟ أعند أبناء الفرانين أو الجزارين أو أمثالهم من المتهنين ؟ » .
(34) ابن حيان : امقتبس : القطعة الخاصة بالأمير محمد ص 176 .
(35) ابن حيان : المقتبس : القطعة الخاصة بعبد الرحمن الناصر ص 142 .
(36) محمود اسماعيل : سوسيولوجيا الفكر الاسلامي ج 2 ص 48 البيضاء 1980 .
(37) تذكر الروايات أنه عندما ذهب عمر بن حفصون الى تيهرت عاصمة الدولة الرستمية، وجد خياطا أندلسيا، مما يدل على وجود جالية أندلسية في هذه الدولة .
(38) الونشريسي : المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل افريقية والأندلس والمغرب ج 8 ص 234 بيروت 1981 .
(39) ابن أبي زمنين : منتخب الأحكام (مخطوط) ورقة 52 .
(40) قالت العامة : لا سلع في حانوت، ولا قطاع في التابوت، انظر الزجالي : ري الأوام ومرعى السوام في نكث الخواص والعوام : ص 245 فاس 1975 .
(41) الونشريسي : م. س. ج 6 ص 172 .
(42) البكري : المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب ص 60 — 61 بغداد .
(43) ابن الأثير : الكامل في التاريخ. ج 7 ص 190 بيروت 1965 .
(44) تاريخ افتتاح الأندلس ص 106 — 107 .
(45) ابن حيان : المقتبس : القطعة الخاصة بالأمير محمد ص 172 .
(46) الونشريسي : م. س. ج 5 ص 32 .
(47) الرد على ابن النغريلة اليهودي ص 175 طبعة 1960 .
(48) ابن عذاري : م. س. ص 167 — 168 ويذكر أن مجاعة شاملة وقعت في المغرب والأندلس والشرق تبعها طاعون .
(49) مجهول : ذكر بلاد الأندلس وفضائلها (مخطوط) ص 182 .
(50) الغساني : رحلة الوزير في افتكاك الأسير. ص 112 طنجة 1940 .
(51) مؤنس : فجر الأندلس ص 616 القاهرة 1959 .
(52) DESCOLA -Histoire d'Espagne. Paris 1959 -p 166
(53) سراج الملوك ص 107 المطبعة الأزهرية 1319 هـ .
(54) الغساني : م. س. ص 112 وما بعدها .
(55) PROVENÇAL. op. cit. p. 206
(56) ابن القوطية : م. س. ص 52 .
(57) مختار العبادي : في التاريخ العباسي والأندلسي ص 350 طبعة بيروت 1969 .
(58) نوازل الأحكام (مخطوط) ص 56 .
(59) هو قول ابن لبابة الفقيه المعاصر لهذه الحقبة.. انظر مخطوط فقهي لمؤلف مجول ورقة 170 خ ع بالرباط .
(60) المنية هي عبارة عن ضيعة كان يتخذها الأمراء للنزهة .

(61) ابن حيان : المقتبس : القطعة الخاصة بالأمير محمد ص 194 ــ 195 .

(62) نفسه : القطعة الخاصة بعهد الحكم. بيروت 1965 .

(63) ابن جلجل : كتاب طبقات الأطباء ص 93 القاهرة 1955 وفيها يذكر أن « حمدون بن أبا » كان لا يستخدم الابتلاء من أبناء عبيده » .

(64) الخشني : م. س. ص 101 . وقد استعمل عبارة « لاذوا بسلطانة » وهي دليل على خضوعهم التام له .

(65) الزياني : بغية الناظر (مخطوط) ص 47 وفيها يذكر أن سوار بن حمدون زعيم امارة غرناطة كان يحارب امارات المولدين والبربر في مجموعة من عبيده .

(66) VIARDOT — Histoire des Arabes et des Maures d'Espagne Tome II Paris 1951 p. 26-27.

(67) يقول المثل : « أسود بلا سياط، جامع بلا حصور » أنظر الزجالي م. س. ص 221 .

(68) يقول مثل العوام : « اطلق الفاس، خذ المصلحا » نفسه ص 221 .

(69) يقول المثل عند العبيد : « شتمت مولاي، تحت كساي » نفسه ص 222 .

(70) تذكر بعض المصادر أن زعماء الامارات المستقلة كانوا يتنافسون في اقتناء العبيد والجواري وأنهم كانوا يدفعون كميات كبيرة من الذهب من أجل اقتنائهم. انظر : المقري نفح الطيب ج 3 ص 140 وكذلك ابن الآبار : الحلة السيراء ج I ص 157 . القاهرة 1953 .

(71) هذا ما يتضح من خلال المثل التالي حينما نادت سيدة أمتها : « عفرا خذي بيد سيدك يخرا » أنظر الزجالي م. س. ص 219 .

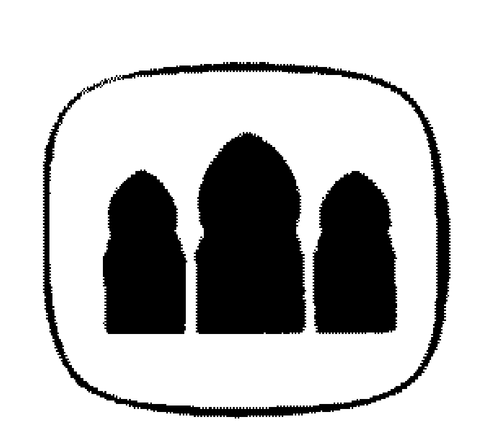
(72) تقول أمثالهم في هذا الشأن : « من خرج عن بز، حان زز » (والزز هو الضرب وأكثر ما يجيء في الصفع) أنظر الأهواني : أمثال العامة في الأندلس، ص 267 .

(73) قالت العامة : « الانسان لا يختار رزقه ولا يوم موته » أنظر : خالص : اشبيلية في القرن الخامس الهجري ص 64 .

(74) يقول مثلهم : « عبيدك أسدنا، قال بالزر لا بالرضا »آ أنظر الزجالي م. س. ص 222 .

(75) يقولون في شأن القاضي « اذا كان القاضي خصيمك، لمن تشكي » نفسه ص 228 .

(76) قالوا عن الكاتب : « بقية خليع، أخير من بقية كاتب » نفسه ص 228 .



مكناسة

مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية

مكناس

العدد الثاني

فهرس الموضوعات

• ندوة «إشكالية البحث في الجغرافيا ومناهجه»

إشكالية البحث وكارطوغرافية الأوساط الطبيعية

محمد رحو 7

المقاربة المرفوبيدلوجية في دراسة الجبال المتوسطة المتوسطية

الطيب بومعزة 13

مكانة الهيدروكيمياء في تعريف دينامية الوسط الطبيعي

ابراهيم أقديم 17

الدراسات المندمجة في الجغرافيا الطبيعية

محمد لبحر 21

ملاحظات حول البحث الجغرافي في المغرب

محمد يازغي مباشر 27

تحولات البوادي المغربية : مقاربة منهجية

لحسن جنان، وعمرو إديك،

عن مجموعة البحث حول الأطلس المتوسط 33

الجهاز الاقتصادي لمدينة فاس العتيقة

علي فجال، ومحمد عامر

عن مجموعة أطلس فاس 37

التقرير العام للندوة

محمد يازغي مباشر 44

• دراسات ومقالات

المضاربة : المشاركة بين رأس المال والعمل

علال الخياري 47

تأثر قدامة بن جعفر بالنقد اليوناني من خلال كتابه «نقد الشعر»

امحمد العلمي 61

مفهوم الرتبة بين القديم والحديث

عبد العزيز العماري 71

مكناس : ايديولوجيا المؤسسات في مرحلة الحماية

عبد الرحمان بن زيدان 77

وثائق حول التاريخ السياسي والاجتماعي لمدينة مكناسة في العصر الوسيط

(من خلال الانتاج الادبي والتاريخي والنوازل)

ابراهيم القادري بوتشيش 83

• النشاط العلمي والثقافي بالكلية :

فهرس عام لبحوث الاجازة بالكلية للموسم الجامعي 85 ـ 86

شعبة اللغة العربية وآدابها

شعبة الدراسات الاسلامية

• التعريف بمجموعات البحث داخل الكلية 113

معمل المسرح الجامعي

وثائق حول التاريخ السياسي والاجتماعي لمدينة مكناسة في العصر الوسيط : (من خلال الانتاج الأدبي والتاريخي والنوازل) ★

ابراهيم القادري بوتشيش
كلية الآداب
مكناس

لازال البحث المونوغرافي الخاص بتاريخ المدن المغربية في العصر الوسيط يتسم بالندرة، مقارنة مع ما أفرزته الكتابات التاريخية الاوروبية، من تراكم كمي في نفس الاتجاه (1). هذا لا يعني أن النموذج الأول لم يخلق شروط «نهضته» بعد، أو أن الشروع في التجربة المونوغرافية يعد اغترابا تارخيا، انطلاقا من ثنائية الانا والآخر، ذلك أن التاريخ المونوغرافي، تواجد بشكل مكثف لدى المؤرخين المغاربة في العصر الوسيط. ويكفي أن نسوق في هذا الصدد بعض الأمثلة حتى يتدعم هذا الرأي. فقد ألف محمد بن يوسف الوراق (ت 292 هـ) مصنفات متعددة حول مدن مغربية مثل البصرة، ونكور، وسجلماسة (2). كما صنف مؤرخ مجهول يرجح أنه الجزنائي كتاب «تقريب المفازة في تاريخ مدينة تازة» (3)، ناهيك عن المؤلفات التي وصلتنا سالمة، وقد نشر معظمها (4). إلا أن القيمة الوثائقية لهذه المصادر، تظل محدودة لخلو معظمها من الوثائق الهامة، خاصة تلك التي تسمح بكشف النقاب عن البنى الاجتماعية للمدينة المغربية.

ونتيجة لذلك، يمكن القول أنه إذا كان مؤرخ مدن العصور الوسطى الاوروبية، يحظى بفيض من الوثائق المحفوظة في خزائن البلديات والبابويات، (5) أو الارشيفات الاقليمية لمختلف المدن، (6) والخزانات الخاصة، فإن الباحث في تاريخ المدن المغربية، لا ينعم - للأسف - بهذا الامتياز.

والقاعدة نفسها تنطبق على مدينة مكناسة في العصر الوسيط. فعلى الرغم مما حظيت به مكانة متميزة خلال تلك الحقبة التاريخية، لا يكاد الدارس يعثر سوى على نصوص متفرقة، وشذرات تاريخية مبعثرة، فبالأحرى وثائق تزيح الستار عن المسار التاريخي لهذه المدينة.

ولعل هذا ما يفسر اقتصار الدارسين المحدثين على سبر غور تاريخها في الحقبة المعاصرة دون العصر الوسيط (7). أما الانتاج الأجنبي بصدد المدينة في ذات الحقبة، فمن السخف البحث عما يشفي الغليل. وتنهض كتابات «وايت» BRAITH WAITZ (8)، و«شامبيون» CHAMPION (9) و«بوسنو» BUSNOT (10)، وغير هؤلاء حجة على ما نزعم.

والقول بهذا الحكم لا يعني السقوط في أطروحة «جوتييه» Gautierالتي ترى أن الفترة الأولى من تاريخ المغرب الوسيط - بما في ذلك تاريخ مدنه - تعد مرحلة غامضة لانعدام وثائقها. فتحليل الظرفية التاريخية لمثل هذه التخريجات، تثبت أنها جاءت انعكاسا أمينا للمد الاستعماري الذي عمل دون كلل على طمس وعي الشعوب عن طريق التهام تاريخها. إلا أن التنبيه لخطورة المشكل وأبعاده،

وتفكيك خيوطه، ووضعه في إطاره الصحيح ـ عوض الاطار الاستعماري ـ يعد خطوة نحو تجاوزه. وقد أبرزنا في أحدى الدراسات (11) هشاشة تلك التخريجات، انطلاقا من التراكم المعرفي الذي برز في الاونة الأخيرة، وكذا ظهور بعض المخطوطات المغمورة التي تمت فهرستها (12)، فضلا عن «الثورة المنهجية» التي أصبحت سائدة في الساحة التاريخية، وبينا أن تفنيد مثل تلك الأطروحات، تعد إحدى الأدوات التي تتم بها عملية تحرير نصيب من تاريخنا «المحتل»

غير أن مثل هذه الرؤى الطموحة لاتعد سهلة المنال، بل تتطلب فضلا عن جهود الدارس فيما «اصطاده» من وثائق في بطون المخطوطات، والكتب المنشورة، إعادة النظر في مفهوم الوثيقة نفسها، ذلك أن المفهوم التقليدي الذي يقصر نظرته على الوثيقة ذات الطابع السياسي أصبح ـ بإجماع الباحثين ـ أمرا «غير مرغوب فيه» على الأقل، ومن ثم يصبح الحفر في تراث العامة، إحدى المعاول القمينة بهدم التاريخ الذي يغيب المجتمع والبنيات. إن الرؤية التقليدية للوثيقة تعمل إذن على اختزال الصراع الاجتماعي في الصيرورة التاريخية، ولذلك لم تفطن الى وثائق اجتماعية ترقى بمستوى الكتابة التاريخية، وهي الوثائق التي تختزنها كتب النوازل والفتاوى والمصادر الأدبية وغيرها من الموضوعات الدفينة.

من خلال هذه الرؤية، حرصنا على إبراز بعض الوثائق ذات الصلة المباشرة بمدينة مكناسة في العصر الوسيط، فالتجأنا الى ذلك النوع من المصنفات، فضلا عن المصادر التاريخية.

ومن نافلة القول، أن مثل هذا العمل لا يتوخى كشف «الجديد»، لأن المصنفات التي أخذت منها الوثائق المزمع عرضها قد نشرت مؤخرا. إلا أن هدف هذا البحث المتواضع يتجلى في تجميع هذه الوثائق، ولم شتاتها لأول مرة ـ حسبما نعلم ـ على غرار ما قام به بعض الباحثين في التاريخ الاسلامي (13). بل إن دراسة هذه الوثائق سيرجأ الى بحث في المستقبل، لأن الحيز الخاص بمقال، يفرض هذا التوجه. ومن ثم نكتفي في هذا المقام بعرض مجموعة منها حسب نوعيتها.

المجموعة الأولى : وثائق حول التاريخ السياسي :

تبرز أهمية هذه المجموعة في ما تسلطه من أضواء لضبط الحقل السياسي المتمثل في التناقض الذي طبع علاقة السلطة بالمجتمع (وثيقة رقم 1)، هذا التناقض الذي نجم عنه أحيانا فقدان ثقة سكان مكناسة بسلطة قادرة على خلق مناخ الاستقرار السياسي، وتوفير شروط الأمن والعدالة، وبالتالي إعلان القطيعة مع الحكم المركزي، والتحول نحو سلطة «ثانية» (وثيقة رقم 2). وهو ما يعني أن البحث عن قوة «حامية»، شكلت إحدى الهموم الرئيسية لسكان مكناسة، ولذلك ظلوا طرفا سياسيا متواجدا بموازاة الحكم المركزي، يتمرد عليه أحيانا كلما فقد فيه ثقته، ويتعامل معه حين يشعر بفشله في تحريك استراتيجية المواجهة، وضرورة احتمائه بسلطة قادرة على قطع دابر الفتن (وثيقة رقم 3)، الشيء الذي يسفر غالبا عن عملية «المصالحة» بين الحكم المركزي وسكان مكناسة (الوثيقة 4).

ودون الدخول في التفاصيل نحاول أن نعرض لهذه الوثائق :

وثيقة رقم 1 : رسالة الكاتب ابن القصيرة الى سكان مكناسة : (14)

«أما بعد، أصلح الله من أعمالكم ما اختل وأصلح من وجوه صلاحكم ما اعتل. فقد بلغنا ما أنتم بسبيله من التقاطع والتدابر، وما ركبتم رؤوسكم من التنازع والتهاتر، فقد استوى في ذلك عالمكم وجاهلكم، وصار شرعا سواء فيكم نبيهكم وخاملكم لاتأتمرون رشدا ولا تطيعون مرشدا، ولا تأتون سددا ولا تخون مقصدا، ولا تفلحون إن لم تنزعوا عن غوايتكم أبدا، فلا يسوغ لنا أن نترككم فوضى وندعكم سدى، ولا بد لنا من أخذ قنانكم بثقاف أما أن تستقيم أو تتشظى قصدا. فتوبوا من ذنب التباغض بينكم والتباين، وأهصوا شياطين التحاقد والتشاحن، وكونوا على الخير أعوانا، وفي ذات الله إخوانا، ولا تجعلوا للعقوبة عليكم يدا ولا سلطانا، واعلموا أن من نزع بينكم بشر أو نفث في فتنة بضر، وقام عندنا عليه الدليل واتجه اليه السبيل، أخرجناه عنكم وأبعدناه منكم فاتقوا الله وكونوا مع الصادقين، ولا تتولوا عن الموعظة وأنتم معرضون، ولا تكونوا كالذين قالوا سمعنا وهم لا يسمعون وحسبنا هذا وبالله التوفيق..»

الوثيقة رقم 2 : نص بيعة سكان مكناسة لامير الحضرة التونسية (٤٥)

الحمد لله العلي الكبير، اللطيف الخبير، خالق الخلق غنيا عن المثال والنظير ومقدر الأشياء على ما اقتضته حكمته من التدبير (يدبر الأمر من السماء الى الأرض ولا اضطرار في الأمر ولا اضطراب في التقدير) مكور الليل على النهار ومكور النهار على الليل فتاهت العقول وفني المقول في الشاهد من أسباب التكوين والتكوير، وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد المبعوث بالكتاب المنير، المنعوت بالبشير النذير، طلع بدرا باهرا لـطالع هاديا بنوره الساطع،والأرجاء مدلهمة بالدياجير، والجاهلية في غلوائها احتقاب مذمة الجور واحتقار لذمة الهجير فثنى الخلق عن شرودهم وسفر بين العباد ومعبودهم فكان شرف السفارة على قدر شرف السفير، ومكانه عند الله كما اختاره من الرفيق الأعلى حين أتته رسالة التخيير صلى الله عليه وعلى آله المنتخبين من معدن التقديس والتطهير، وأصحابه المهاجرين الفائزين من ثواب صحبته بالمقام الشهير والحظ الجليل الخطير والأنصار الذين قاموا بنصرته عند عدم النصير، واستأثروا به حين رجع الناس بالشاء والبعير، صلاة تتوالى عليه وعليهم مالاح الصباح باهر التباشير، ونثرت الرياح جواهر الغصن المطير، ورضي الله عن المهدي المعلوم مجدد رسم الهداية. وقد كان على خطر من التغيير، وعلى خيرة أوليائه وأصحابه الذين استعمرهم الله أرضه فأقاموا سنة الله وفرضه مختارين من أروم الكرم والخير، متواصين في إظهار أمر الله بغاية الجد، ونهاية التشمير، ونرفع الدعاء في مظان قبوله، ومواقف الرجاء في وصوله لمولانا الامام الأعظم والملاذ الأعصم الأمير الأجل الهمام الطاهر الأسعد الأشرف الأعلى المؤيد المنصور ناصر الدين وكافل الاسلام والمسلمين أبو زكرياء بن الشيخ المعظم المقدس المجاهد الأرضى أبي محمد عبد الواحد بن أبي حفص ولولي عهده الكريم وسليل مجده الصميم الأمير الأجل الهمام المؤيد أبي يحيى.

أما بعد فإن الله سبحانه خلق الخلق بالفطر والصور متفاوتين، وعلى عرض هذا الأدنى متهافتين، وجعل السنة التي أعلى أعلامها وبيّن أكرم خلقه عليه السلام أحكامها لأمر مصالحهم ناظمة، وعلى أخذهم بالتناصف والتعاطف قائمة، لا يصلح الناس فوضى، ولا يترك الغواة إذا أهملهم الولاة تقحما في الباطل وخوضا. ومن نعم الله على الرعية هداية رعاتها واستقامة قادتها الى سبيل النجاة ودعاتها، وأن يكون أهل الفضل والورع بطانتهم ويتولى الأخيار والصلحاء انجادهم وإعانتهم، فبهذا تتم النعماء وتسكن الدهماء وتحقن في أهبها الدماء، وكما أن ضد هذه الحال مؤذن بخراب العمران وتسلط حزب الشيطان. ومن المقول المقبول يزع الله بالسلطان مالا يزع بالقرآن، والمشاهد في هذه المدة كان قد أحال أوجه الأيام وأشمت الكفر بأهل الاسلام، وما زال عدو الدين يشفي منه صدره ويركب أهله بما يتعاظم أحدنا ذكره وإلى أن انقضت بحمد الله مدة الاملاء، وأذن كسوف الأحوال بالانجلاء، فطلع الفجر على المغرب من ثنيته، ورأى بعد الشك برهان برئه من شيكته ينادي به الجد الذي استقال من عثاره، وخرج قمره من سراره، قد أمكنت الفرصة من يبتذرها من بلاده، واصطفت الحلبة فأعد لها المقرب من جيادك، وهذا موقف الخبرة قد بدا، وإنما يفوز بالخصل السباق الى المدى. ومكناسة هي التي ولجت هذا الباب، وأسرجت وليل الخطب مرخى الجلباب، ورأت فرجة الفرصة فنصت، وقيد اليها في يد القهر وأتزاها من عوارض الدهر فأقصت، وعلم أهلها انه لا يصلح مع التقصير غيرة ولا تقبل بعد الفتح هجرة، وأن دعوة الامارة التي تزف بنات الآمال سباحتها، ويخف ثبات الجبال عن رجاجتها وهي الدعوة الواقعة مواقع سحبها، اللامعة في مطالع شهبها المبني على ضرب العدا وقسمة البأس والندى حساب كتائبها وكتبها هي مطمح الهمم ومرقاها، ومجتمع الأماني وملتقاها، والمفزع من متسلط تبصر البيض منه صيدها فتود أن حدها منه سقاها، وتصبو لأن تصيب مصيبة بأسعدها كما كان المصيب سميها أشقاها، لا جرم أنهم خلعوا طاعته خلع النجاد، وضربوا بينهم وبينها بأوثق الاسداد، وولوا وجوههم قبلة ترضاها عبادة الوفود ووفادة العباد، وابصروا فجر الحقيقة، وقد أذهب الله بخيط البياض من خيط السواد حيث مياه الكرم مفجرة ووجوه الأمم معفرة وأعاظم الرجال أمثلة مصغرة وضراغم الأغيال في حومة النزال حمر مستنفرة.

وعندما أخرج الحق تلك العهدة، وتمخض الرأي عن صريح الزبدة، اتفق منهم العلماء والصلحاء والأشياخ والأعيان والنصحاء ووجوه القبائل والعشائر وكافة طبقات الناس من البادي

والحاضر على أن بايعوا الامام الهادي الأمير الآجل أبا زكريا بين الشيخ المجاهد أبي محمد عبد الوهاب بين الشيخ المعظم أبي حفص بيعة رفعت بالعدل معالمها، ووضعت على التقوى دعائمها، وصادف وقت الحاجة بيانها، وأسس على تقوى من الله ورضوان بنيانها، أبيضت وجوه المنى وكم تغيرت ألواحها، وطلقت لها شمس الهداية من مشرقها فنفع الناس ايمانها، ورفع البؤس قرانها الأسعد وزمانها، أعطوا بها صفقة ايمانهم مبادرين، و شكروا الله على نعمة القيام بها وسيجزي الله الشاكرين، على السمع والطاعة والارتباط بلزوم الجماعة والانقياد للأوامر والسواجد بمبلغ الوسع ومجهود الاستطاعة، في السير والعسر والقل والكثر، والسراء والضراء والشدة والرخاء، وعلى ما بايع عليه سلف هذه الأمة أئمتهم، وأعطوا بها عن بصيرة ونقاء سريرة عهودهم وأذمتهم، النيات في الوفاء بها صادقة، والألسنة بشكر الله ناطقة، والظواهر مع البواطن في التزام أحكامها والانقياد بزمامها متوافقة متطابقة، طوقها لهم الزم من طوق الحمام، وربقتها منعقدة في أعناقهم بربقة الاسلام وبعد أن أبرزوا عملها في أبهى صورة الأعمال واستوفوا عقدها في شروط الصحة والكمال، أتبعوها بأخرى تتنزل بها منزلة السورة من الفاتحة، وتدل على روضها النضير بنواسمها النافحة، وهي البيعة للأمير أبي يحيى وفرع الدوحة العليا ونظام أمر الدين والدنيا نصر الله أعلامه، وأسعد أيامه وأمضى في عدوه الماضين القاضين رأيه وحسامه على سنة البيعة لولاة العهود وما مضى العمل عليه في مثلها من مهمات الأمور ومبرمات العقود، وكلتا البيعتين أمضوها على أساليبها المرعية، وقوانينها الشرعية بنيات كريمة وغيوب سليمة وبصائر وجدت منهم أمضى عزيمة أشهدوا عليها الله الذين قوله بالوفاء مرتبط بايجابه، وأمره الذي لا تقوم السماء والأرض إلا به وكفى بالله شهيدا وكفى بالله عليما (فمن نكث فإنما ينكث على نفسه ومن أوفى بما عاهد عليه الله فسنؤتيه أجرا عظيما) وكتب الملأ المذكورون بكل ما ذكر فوق هذا بخطوطهم الشاهدين على أنفسهم بنصه كله وعاقدين منه مالا رخصة لأحد من الآحدين في حلة وذلك في يوم الجمعة الموفى عشرين لربيع الأول من سنة ثلاثة وأربعين وستمائة».

الوثيقة رقم 3 : فصل من رسالة بعثها سكان مكناسة الى الخليفة الموحدي المامون (16)

«... فالعبيد أيدكم الله هالكون لا محالة، وحياتهم في حيز الاستحالة، إلا أن يتدارك الله تعالى بلطفه، ويتلافى الجميع بجزيل عطفه، ومعروف أن هذا القطر حماه الله قفل الغرب، والبلاد معتمدة عليه اعتماد الحسام على الضرب، فإغاثته واجبة، وحمايته حجابة، فالعجل العجل قبل بلوغ الأجل، والغياث الغياث قبل تمكن الفساد والأعباث...

... رفع هذه الشكوى الى المكان الامامي الأعلى ـ أدام الله أيامه، ونصر الويته وأعلامه ـ عبيده المستجيرون بعدله أهل مكناسة تلافى الله برحمته تلافها، وتدارك بلطفه قطانها وألافها، مستصرخين جلاله، مسترقبين إقباله، فالعبيد في حكم الفوات وعدد الأموات، وعدل المقام الأعلى كفيل بتدارك أرماقهم وحلهم من وثاقهم، كتب في شهر كذا، من عام تسعة وعشرين وستمائة».

الوثيقة رقم 4 : أجزاء من نص تجديد بيعة سكان مكناسة للخليفة الموحدي السعيد (17)

«الحمد لله مقدر الأمور، ومصرف المقدور، ومخرج عباده من الظلمات الى النور، عالم السرائر، ومنور البصائر، ورافع الدرجات وواضع الخطيات، وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات، وسع كل عاص حلمه، وأحاط بكل شيء علمه، ونفذ في كل موجود حكمه، لا راد لما به حكم وأمر، ولا ناقص لما أحكم وأمر، قدر الأشياء وأتقن الانشاء، وأتى ملكه من شاء، وأسس بالامامة مباني الديانة، ووصل بها للرعاية أسباب الرعاية، وأمد من أهله لوراثة مقامه الأسمى، واختاره لأمانته العظمى، بالانجاد والاعانة...

... اللهم أرض عن خليفتك في عبيدك، المرتسم في ديوان أوليائك وعبادك، الامام المؤيد، والحسام المهند الأتقى، الأطهر، الأعلى المعتضد بالله أمير المؤمنين أبو الحسن بن سيدنا الخليفة الامام المامون بن الخلفاء الراشدين رضى يبلغه أمله في الدنيا والدين، ويحكم لدولته السعيدة ومدته الحميدة بالتمهيد والتمكين، ويجعل كلمته الباقية الى يوم الدين. اللهم كما انتقيته من أكرم جرثومة، وسددته لاقامة حدود الله المرسومة فضاعف اللهم في قلوب رعاياه حبه، وأيد بالملائكة والروح عصابته وحزبه...

... ومن شكرت في الخدمة آثاره، فحقيق أن تغفر زلته وتمحي آثاره، وأن العبيد من أهل مكناسة قد اجتمعوا ووقفوا موقف الاستكانة والمذلة وقرعوا سن الندم على ما صدر عنهم من زلة، واستشعروا لباس الانابة، وبادروا لهذه الدولة المعتصمية بالاجابة، واتفقوا جميعا على أن جددوا بيعتهم لسيدنا ومولانا الخليفة الامام المعتضد بالله أمير المؤمنين أبي الحسن بن الائمة الراشدين، أعلى الله يده ونصره وأيده، حسبما تقدم مستوعبة الشروط، مستوفاة العقود والربوط، لم يستثنوا فيها فصلا، ولا أغفلوا من عقودها فرعا ولا أصلا، بنفوس مغتبطة، ونيات على الوفاء بما التزموه من عقودها مرتبطة، وأشهدوا الله وملائكته على أنفسهم بذلك وهم به عالمون، ومن يتعد حدود الله فاولئك هم الظالمون، وقيدوا عليه شهادتهم في تاسع عشر ذي الحجة من عام ثلاثة وأربعين وستمائة».

المجموعة الثانية : وثائق حول التاريخ الاجتماعي.

تتضمن هذه المجموعة معلومات قيمة عن الاقليات Les minorités المتواجدة في مكناسة وعلى الخصوص النصارى وعلاقتهم بالسلطة المركزية.

وتكمن أهمية الوثيقة الخامسة في رصد موقف الدولة المرابطية من المسيحيين المقيمين في المدينة المذكورة، وهو موقف ينم عن التعامل الانساني الذي مارسته السلطة تجاههم، حيث أخذت وجهة نظرهم في مصير أملاكهم التي خلفوها بمدينة اشبيلية. كما أن حرية عقيدتهم لم تمس قيد أنملة، بالاضافة الى جوانب أخرى من الأهمية بمكان. بينما تبرز أهمية الوثائق الأخرى فيما تختزنه من معلومات دفينة حول المعاملات الاجتماعية من خلال نوازل وردت فيها آراء قضاة المدينة، كالقاضي أبي رمانة. ومنها يمكن للمؤرخ أن يقف على بعض العادات والأعراف والمظاهر الاجتماعية السائدة في مدينة مكناسة كالأعراس وغيرها (وثيقة رقم 6)، فضلا عن أهمية دور المرأة الذي يتجلى في كافة هذه الوثائق، ناهيك عما تنيره من جوانب في المعاملات الاجتماعية، من صدقة وتحبيس ووراثة (وثيقة رقم 7)، وشفعة (وثيقة رقم 8). الى غير ذلك من المعلومات الاجتماعية القيمة.

وثمة وثيقة أخرى عبارة عن نازلة سئل عنها أحد فقهاء مكناسة الزيتون حول مصير سور تهدم هل تكون مسؤولية إعادة بنائه على عاتق سكان المدينة بطبقاتها الفقيرة والغنية على السواء أم يقتصر الأمر على الفئة الأخيرة (وثيقة رقم 9).

كما تطرح الوثائق الأخرى قضايا اجتماعية متنوعة لانجد لها نظيرا في المصادر التاريخية كمسألة الصداق والزواج والطلاق (وثيقة رقم 10).

وعلى العموم فإن لهذه العقود دلالة على الزخم الحضاري الذي شمل الجانب الاداري والقضائي لمدينة مكناسة إبان العصر الوسيط. فلنعرض الان لهذه المجموعة من الوثائق الاجتماعية.

الوثيقة رقم 5 : رسالة من الأمير المرابطي علي بن يوسف بن تاشفين حول مصير أملاك النصارى المغربين الى مكناسة لأحد قضاة غرناطة (18) :

«من أمير المؤمنين وناصر الدين علي بن يوسف بن تاشفين الى الفقيه القاضي أبي القاسم أحمد بن محمد بن ورد والفقهاء المشاورين بغرناطة حرسهم الله وأمدهم بتقواه.

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله.

كتابنا أبقاكم الله بتقواه، ويسركم لما يرضاه، وأتم عليكم عوارفه ونعماه. من حضرة مراكش حرسها الله في وقت كذا، وقد خاطبنا النصارى المعاهدون المنقولون من اشبيلية الحاصلون بمكناسة الزيتون حرسها الله، راغبين في أن يصل معهم من يتقرر معهم صفة بيعهم لأملاكهم لدينا إذ تخيروا ذلك عندما خيرناهم فيه، وكيف يكون إقرارهم على مراتب شريعتهم التي يقيمون عليها، هذا نص قولهم في كتابهم، ونحن نستفتيكم في هذين الفصلين، فراجعونا بما توجبه السنة فيها، وكذلك أوضحوا لنا وجه العمل في الأملاك المحبسة الموقوفة على بيع النصارى وكنائسهم بالأندلس موفقين إن شاء الله عز وجل وتبلغوا سلاما كبيرا ورحمة الله وبركاته، وكذلك ورد علينا كتاب ابننا أبي بكر أعزه الله بتقواه مضمنا أن قوما من النصارى المعاهدين اسلموا في اشبيلية حرسها الله، وأن جماعة يسيرة من النصارى المتقدم ذكرهم فروا الى بلاد العدو دمرهم الله فتبعتهم الخيل من هناك، فهلك بعضهم وسيق البعض الى اشبيلية وسجنوا بها، فعرفونا بما توجبه السنة في النازلتين موفقين إن شاء الله تعالى

وكذلك ذكروا رهبانهم وأساقفتهم أنهم لاعيش لهم إلا من غلة الأحباس الموقوفة على الكنائس المذكورة، وذلك من الفصول التي يجب الفتيا فيها إن شاء الله عز وجل فيتعين الجواب على ذلك».

الوثيقة رقم 6 : استفسار قاضي مكناسة (19) حول مسألة عقارية وقضايا اجتماعية (20)

الحمد الله، أوجب الله لك رضاه وبلغك في الدارين أبلغ ما ترغب وتتمناه في امرأة كانت باعت منذ عشرة أعوام على نفسها وعلى محجورتها بحكم إيصاء كان أسنده إليها أخوها والد المحجورة المذكورة حظا كان بينها وبين محجورتها على الشياع في عقار من (كذا) فقام الآن النائب عن البنت المذكورة بحق توكيل البائعة المذكورة على نفسها وعن محجورتها على مشتري الحظ المذكور، وطلب فسخ البيع واسترجاع الحظ وذكر أن البائعة كانت حين إسناد الايصاء إليها مهملة لكون والدها كان جدد عليها الحجر وتوفي وبقيت مهملة الى الآن. واستظهر بكتاب صداقها مع متزوجها بكرا، وتاريخه تاسع عشر شعبان من عام ستة وعشرين وسبعمائة وببعض أسفله رسم يتضمن تجديد حجر والدها عليها وبين تاريخ الصداق وتجديد الحجر خمسة أعوام وأربعة أشهر ويسير أيام وتاريخ البناء مجهول غير أن في الصداق ما يدل أن البناء متصل بتاريخ الصداق على جرى العرف في بلدهما، فإنه قال في الصداق لما ذكر آجال الكالىء قال إن ابتدائها من حين تاريخ انعقاد النكاح بينهما وذلك في عاشر ذي القعدة من عام ثلاثة وعشرين وسبعمائة، وجرى العرف أن هذا لا يكون إلا في الأصدقة التي تتقدم الأملاك وتقرأ في اليوم الذي يجتمع الناس لوليمة عرس البناء المعروف عندهم بيوم الكتبة، وفي الليلة المتصلة به يكون البناء.

فعلى هذا يدخل في لزوم الحجر الخلاف الذي ذكره أبو الوليد بن رشد رحمه الله في كتاب الهبات والصدقات في تحديد المدة التي تخرج بها البكر عن حجر والدها بعد البناء، وقال يتحصل في ذلك ثمانية أقوال، ويدخله أيضا خلاف أبي عمر الاشبيلي وأبي عمر بن القطان رحمهما الله تعالى فإنهما ذهبا إلى أن ذلك لايلزمهما إلا أن يكون عند التجديد قد تضمن معرفة شهدائه لسفهها. والتجديد في هذه المسألة لم يتضمن ذلك، ثم إنه لما وقع النزاع بينهما أثبت المشتري رسما يتضمن أيضا أنها لم تزل من قبل البيع الى الآن رشيدة في أفعالها مستقيمة في أحوالها حسنة النظر لما وليت فيه النظر. وسألت من تقدم له عليها شهادة من العدول في وكالة أو بيع أو غير ذلك عن وصفه لها في الوثيقة بجواز الأمر فقال إنه لم يكن عنده علم من تجديد الحجر عليها حين تحمل الشهادة عليها، فهل يترجع إعمال الرسم في هذه المسألة أم لا ؟ فإن المشهور من مذهب مالك وعليه أصحابه ماعدا ابن القاسم - كما تعلمون - أن المولى عليه لا تجوز أفعاله وإن علم رشده حتى يطلق من الولاية التي لزمته، وهو الذي يظهر لابن القاسم في رسم الكراء والأقضية من سماع أصبغ، وهي رواية زونان عنه بخلاف ماله في رسم جاع فباع امرأته من سماع عيسى، فإنه أخذ هناك في المعلوم من مذهبه المشهور من أقواله من أن الولاية لا يعتبر ثبوتها إذا علم الرشد ولا سقوطها إذا علم السفه فإنه يراعي الحال دون الولاية والمشهور من مذهب مالك مراعاة الولاية، وروى ابن وهب عن مالك مثل المشهور من قول ابن قاسم وذكر ابن سهل مسألة من لزمته ولاية ومات وصية وحكى ما قال ابن أبي زمنين في أقضية المقرب من أن المولى عليه إذا رشد وحسنت حاله فما فعل فهو جائز وإن لم يشهد على إطلاقه من الحجر قاض ولا وصي، قال وبهذا كان يفتي من أدركته من الشيوخ وقد كان بعض من أدركته أيضا يقول من لزمته ولاية لم يخرج منها إلا أن يشهد على إطلاقه قاض أو وصي. قال أبو عبد الله وهذا قول ضعيف واحتج بما ذكره ابن رشد في الأجوبة في مسألة رجل محجور عليه بتقديم قاض توفي وصية ثم قدمه قاض آخر للنظر على يتيم أنه إن علم بالرشد قال فالذي أقول به وأتقلده أن يكون تقديم القاضي إياه على اليتيم خارجا من الحجران مراعاة المذهب، ابن القاسم واحد قولي مالك في أنه لا يعتبر بالولاية على اليتيم إذا علم رشده ومسألة الأجوبة قريبة من هذه المسألة ثم أن يبيع الوصي إذا ثبت النظر وصح لا يبيع عقار يتيمه إلا لوجوه معلومة واختلف الشيوخ المتأخرون هل يصدق الوصي فيها ولا يلزمه إقامة البينة عليها وقيل أنه لا يصدق فيها وتلزمه إقامة البينة عليها وذكر المتيطي أن معرفة الشهود بالوجوه الموجبة لبيع الأوصياء على الأيتام تحصين لها، فإن سقط ذلك منها لم يوهنها سقوطه إذا كان السبب الذي ذكره الوصي في داخل العقد أنه باع لأجله معروفا ولم يتبين خلافه وذكر مولى

الطلاع في وثائقه إذا كان الوصي مأمونا ذا ميز ومعرفة ويرد إن كان جاهلا وامرأة. قال أبو القاسم الجزيري في وثائقه انه لقول حسن وذكرت البائعة في مسألتنا أن سبب بيعها على محجورتها حظها من المبيع المذكور لنفقة عليها ولما رأت في ذلك من الصلاح والسداد ولم تصرح أنها بحال حاجة واضطرار البيع بينوا بحكمكم أبقى الله بركتكم وحفظ رتبتكم ما يترجح عندكم في ذلك كله فإن محبكم متوقف في ذلك على رأيكم الصالح ونظركم السديد الراجح بعون الله تعالى والسلام عليكم من معظم جلالكم وموقر كمالكم محمد بن علي بن محمد أبي رمانة لطف الله به ورحمة الله وبركاته.

الوثيقة رقم 7 : رسالة من قاضي مكناسة أبي رمانة الى أحد العلماء (21) يستشيره في مسألة قضائية وقعت بين يديه. (22)

«يتفضل أخي وبركة الشيخ الفقيه المدرس المفتي العالم العلم أبو عمران موسى بن الشيخ الأجل أبي عبد الله محمد بن معطي العبدوسي أبقى الله بركته بالجواب عن مسألة وقعت بين يدي محبه، وهي أن امرأة كانت تصدقت على ولدها بدار، وقالت في رسم الصدقة صدقة صحيحة تامة بتلة، وحبست على ولدها المذكور جميع المتصدق به المذكور، مدة من أربعين عاما متوالية تحبيسا صحيحا تاما، ثم توفيت فورثها ولدها المذكور، ثم توفي ولدها المذكور، فورثه ورثته، ثم باع ورثته المذكورون جميع الدار قبل انصرام أمد التحبيس، ثم قامت ابنة، وهي من ورثته تطلب نقض البيع لكون البيع وقع قبل مضي المدة المذكورة وفي نوازل ابن سحنون أرأيت لو أن رجلا تصدق على رجل بعبد على ألا يبيعه ولا يهبه سنة، ثم هو له بعد السنة بتل يصنع فيه ما شاء قال أراه جائزا وله أن يبيعه ويصنع فيه ما شاء الساعة، وحصل فيها ابن رشد رحمه الله في رسم إن خرجت من سماع عيسى خمسة أقوال، وتكررت أيضا في سماع سحنون فقال : مافي أصل المسألة من الاختلاف، فأريد من كمال أخي أعزه الله تعالى ما يظهر له من إمضاء البيع أو فسخه والله سبحانه يديم عزته ورفعته، والسلام الكريم يخصه به معظم قدره، وملتزم، الاخلاص في حبه محمد بن علي بن محمد بن أبي رمانة لطف الله به».

الوثيقة رقم 8 : نازلة حول تملك أحد الأمراء المرينيين لحمام في مكناسة (23) عن طريق الشفعة.(24)

وسئلت (25) من مدينة مكناسة الزيتون عن مسألة من الشفعة نصها :

«سيدي أبقاكم الله، جوابكم في مسألة وذلك أن الأمير أسعده الله كان له شقص (26) في حمام أنجر للمسلمين، واستمر ملكه عليه الى أن باع بعض من له حظ في الحمام المذكور حظه فيه، فأخذ الأمير بالشفعة في الحظ المبيع المذكور، وذلك بأن أشهد على نفسه أنه أخذ بالشفعة وشهد عليه العدول بذلك. ثم إن الأمير المذكور باع حظه القديم والمأخوذ بالشفعة من رجل آخر، وذلك لمدة من عامين سلفا عن تاريخه، فقام الآن المشتري للحظ المذكور، وقال إن الأمير لم يأخذ بالشفعة في الحظ الذي اشتريته، فشهد العدول وأدوا شهادتهم أن الأمير المذكور كان أخذ بالشفعة على نحو ما ذكر فهل سيدي بيع الأمير للحظين على الوجه المذكور ماض أم لا ؟ بينوا ذلك بيانا شافيا ولك الأجر، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

الوثيقة رقم 9 : نازلة سئل عنها أحد فقهاء مكناسة (27) و(28)

«الحمد لله، سيدي رضي الله عنكم وأرضاكم، وجعل الجنة منزلكم ومأواكم، جوابكم المبارك الشافي في مدينة تهدم بعض سورها ومحتاج الى الاصلاح، ولا حبس عليه ولا فيه مال، فهل يجب إصلاحه على من بالمدينة من غني أو فقير سواء بينهم ؟ أو على قدر المال واليسار ؟ أم إنما يجب على ذوي المكنة خاصة ؟ وكيف إن امتنعوا من ذلك ؟ هل يجبرون أم يندبون خاصة أم لا يجبرون ولا يندبون ؟ أم يفرق بين الثغور وغيرها. وما للماوردي في ذلك، هل هو موافق للمذهب أم لا ؟ وهل نص عليه أحد من المالكية أم لا ؟».

الوثيقة رقم 10 : عقد كتبه أحد قضاة مكناسة حول رجل طلق زوجته وتطوع في صداقها بتحريم نكاح مفارقته. (29)

«الحمد لله أشهد محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز العافية الفقيه القاضي بمدينة مكناسة أعزه الله تعالى وحرسها بأعمال اعلام المرسوم أعلاه الأعمال التام لصحته عنده، وأذن للمطلق المذكور بمراجعة المفارقة المذكورة فوقه إذنا تاما بعد أن وقف على الفتيا المذكورة فوقه، وأمضى الحكم به. شهد على من ذكر أعزه الله وهو بمجلس قضائه من المدينة المذكورة، وفي رابع ذي الحجة عام اثني عشر وثمانمائة محمد بن عبد الله بن عون، ومحمد بن أحمد بن محمد بن أحمد والحسن بن محمد بن محمد بن جابر».

الوثيقة رقم 11 : شهادة أحد قضاه مكناسة على صحة عقد سابق. (30)

«أشهد أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي العافية الفقيه القاضي بمدينة مكناسة أعزه الله تعالى باستقلال الرسم فوقه (31) يليه استقلالا تاما لصحته عنده وثبوته لديه بواجبه، وسجل بذلك أعزه الله تعالى تحصينا للرسم المذكور وتثبيتا له. وذلك بمجلس نظره وقضائه من المدينة المذكورة في عشرين لصفر عام ستة وتسعين وسبعمائة».

خلاصة واستنتاج

إذا كانت هذه الوثائق (32) تجعلنا نتجاوز الرؤية الأجنبية التي حسمت القول بانعدام وثائق المدن المغربية في العصر الوسيط، وضمنها مدينة مكناس، فإن هذا التجاوز لن يقدر له الاكتمال إلا إذا ارتكز الباحث المتعامل معها على دعامتين : أولها تحقيقها تحقيقا علميا، لا ينبهر بمستواها الظاهري فحسب، بل يحاول النفاذ الى جوانبها الخفية، واستنطاقها من كافة الجوانب؛ أما ثانيهما فهي المزيد من البحث والحفر في التراث المغمور الذي تختزنه بعض المخطوطات، خاصة تلك التي تتصل بالمجتمع وفئاته الشعبية، لأنها فئات أنتجت وصنعت التاريخ فمن الضرورة أن تكون هذه الوثائق وبالتالي هذا التاريخ ملكا لها - لا لغيرها - وتلك مهمة ومسؤولية ملقاة على أبناء هذه المدينة. عند هذا الحد، سيعرف تاريخ مكناس - دون شك - نقلة هامة من التصور العشوائي لحركيته، الى تصور كلي مرتكز على قوانين ثابتة، وتصميم علمي لفهم صيرورته، والتوصل عبر قنواته الى إدراك محترم وهادف لآفاق المدينة المستقبلية.

ابراهيم القادري بوتشيش

الهوامش

* كانت هذه الوثائق تشكل أصلا ملاحق للبحث الذي قدم لندوة الحاضرة الاسماعيلية الكبرى (أكتوبر 1986) ثم طور الى بحث مستقل.

(1) بدأ بعض الباحثين المغاربة في إنجاز رسائل جامعية حول تاريخ المدن المغربية في العصر الوسيط نذكر على سبيل المثال رسالة لازالت في طور الانجاز للاستاذ محمد ماهر الريفي حول مدينة تازة في عصر بني مرين.

(2) انظر : ابن سودة : دليل مؤرخ المغرب الأقصى ج 1 طبعة البيضاء 1960 (ط : 2) ص : 29 ـ 30.

(3) نفسه ص : 42

(4) نذكر على سبيل المثال كتاب اختصار الأخبار عما كان بثغر سبتة من سني الآثار لابن عبد الله محمد بن القاسم بن محمد الانصاري (القرن 9 هـ) وجني زهرة الآس للجزنائي وتاريخ مدينة تطوان لأحمد داود وإتحاف أعلام الناس لعبد الرحمن بن زيدان.

(5) انظر على سبيل المثال Les Archives Municipales de Bordeaux

(6) انظر على سبيل المثال كذلك : Les Archives départementales de la Gironde.
وقد صنف احمد محمودي هذه الارشيفات في بيبلوغرافيا بحثه للسلك الثالث الذي قدمه تحت عنوان : Les villes de la Garonne Bordelaise au moyen-âge : Rion, Cadillac, st-Macaire Langon 1973.

(7) بالاضافة الى بعض الكتابات الأجنبية بدأت الكتابات الوطنية تظهر على الساحة ممثلة في رسائل الباحثين الجامعيين، ينظر في هذا الصدد الى رسالة محمد اللحية، الحياة الاقتصادية في مدينة مكناس خلال القرن 19، وكذلك بوشتى بوعصرية عن أحداث بوفكران سنة 1937. والبحثان معا لا زالا مطبوعين بالآلة الكاتبة.

(8) — The History of revolution in the empire of Morroco upon the death of the late emperoy M$_y$ Ismaïl. London 1729.

(9) — Le Maroc et ses villes d'art celèbres : Tanger, Fès et Meknès Paris 1924.

(10) — Histoire du règne de My Ismail, Roi du Maroc. Paris. Beyrouth 1754,

(11) إبراهيم القادري بوتشيش : وثائق حول التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للمغرب والاندلس في العصر الوسيط مجلة دار النيابة العدد 13 سنة 1987 ص : 18.

(12) انظر مجلدات الفهارس الخمس للخزانة الحسنية وكذلك المجلدات الثلاث للخزانة العامة بالرباط بالاضافة الى فهارس خزانة القرويين (3 أجزاء) والخزانة الصبيحية بسلا وخزانة ابن يوسف بمراكش.

(13) انظر محمد زنيبر : الاسلام منذ الانطلاقة الأولى الى نهاية الدولة الأموية، طبعة الرباط 1973. وكذلك محمد ماهر حمادة : الوثائق السياسية والادارية العائدة للعصور العباسية المتتابعة 247 ـ 656 هـ، طبعة بيروت 1978.

(14) الوثيقة مأخودة من كتاب قلائد العقيان لابن خاقان ص 119 ـ 120.

(15) الوثيقة مأخودة من كتاب البيان المغرب لابن عذاري قسم الموحدين الذي نشر أخيرا تحت إشراف السادة الأساتذة محمد ابراهيم الكتاني، محمد بن تاويت، محمد زنيبر، عبد القادر زمامة. طبعة البيضاء 1985 ص : 373 ـ 376.

(16) هو أحد الخلفاء الموحدين حكم ما بين 627 و629 هـ والرسالة هي كذلك من إنشاء الكاتب ابن عبدون ومأخودة أيضا من نفس المرجع السابق ص 377 ـ 378.

(17) هو أحد الخلفاء الموحدين ما بين 640 و646 هـ. والرسالة هي كذلك من إنشاء الكاتب ابن عبدون ومأخوذة أيضا من نفس المرجع السابق ص 377 ـ 378.

(18) الرسالة مأخودة من كتاب المعيار المعرب للونشريسي ج 8 ص : 56 ـ 57 طبعة بيروت 1981.

(19) هو القاضي محمد بن أبي رمانة وقد بعث استفساره الى أبي عمران العبدوسي.

(20) الوثيقة ماخودة من المرجع الآنف الذكر ج 9 ص 428.

(21) هو أبو عمران موسى بن محمد بن معطي العبدوسي.

(22) الرسالة مأخودة من نوازل الونشريسي أيضا انظر ج 7 ص 14.

(23) يمكن أن نفترض بأن تاريخ هذه النازلة كان حوالي 871 هـ
انطلاقا من تاريخ النازلة التي سبقتها والتي تدخل في نفس الموضوع، ومن المحتمل جدا أن يكون الأمير المعنى بالأمر أحد أفراد العائلة المرينية لأن النازلة معاصرة للونشريسي الذي أجاب عنها شخصيا، أما لماذا افترضنا أن الحمام كان موجودا في مدينة مكناسة فلأن النازلة وردت من هذه المدينة، ولا يمكن إلا أن تكون خاصة بشؤونها.

(24) وردت هذه النازلة في كتاب المعيار للونشريسي ج 8 ص 111 ـ 112.

(25) المعني بالأمر هو الونشريسي صاحب كتاب المعيار.

(26) الشقص هو السهم أو النصيب.

(27) هو القاضي الفقيه أبو عبد الله بن مرزوق.

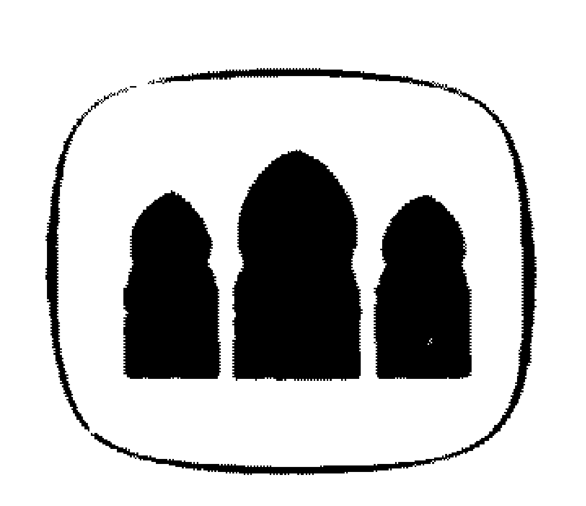
(28) النازلة مأخودة من كتاب المعيار ج 5 ص : 347 ـ 348.

(29) ورد هذا العقد في نفس المصدر ج 4 ص 121.

(30) ورد في نفس المصدر كذلك ص 412.

(31) الرسم المشار اليه هو تقييد للقاضي أبي عثمان بن سعيد بن محمد العقباني وقد جاءت شهادة قاضي مكناسة المكتوبة أعلاه، كتقييد أعقب التقييد السابق.

(32) ثمة وثيقة أخرى لم نذكرها لطولها وتتعلق بإصلاح ما فسد من بنيان المدارس والمرتبات بمكناسة الزيتون، انظر كتاب المعيار ج 7 ص ـ 8 ـ 11.



مجلة كلية الآداب و العلوم الانسانية
بمكناس



مكناسة

جامعة مولاي اسماعيل

العدد 3

1989

كلية الآداب و العلوم الانسانية
مكناس

الفهرس

الصفحة

تقديم

ـــ المولى اسماعيل ودور شخصيته في تدعيم الدولة المركزية (1082 ـــ 1139 هـ / 1672 ـــ 1727 م)
ادريس أبو ادريس 5

ـــ مساهمة في دراسة تطور تجارة مكناسة في «العصر الوسيط».
ابراهيم القادري بوتشيش 19

ـــ بعض خصائص المجال التجاري للمدينة القديمة بمكناس.
خديجة مبروكي 35

ـــ الانتاج والتنمية
علال الخياري 43

ـــ مدى تأثير النية في صحة العمل
عبد الله لخضر 55

ـــ أقوال الكهان بين الحقيقة والخيال في ضوء الكتاب والسنة.
محمد سدرة 61

ـــ تأثر قدامة بن جعفر بالنقد اليوناني من خلال كتابه نقد الشعر.
احمد العلمي 71

ـــ تحليل الاستفهام في إطار بعض النماذج التداولية اللسانية
أ ـــ في النظرية الاستبدالية
بنعيسى أزاييط 81

ـــ تطور مفهومي التوزيع والتحويل
العماري عبد العزيز 93

ـــ دور المرأة في المسرح المغربي العتيق
فاطمة شبشوب 103

ـــ نظرة على المسرح البريطاني المعاصر ـــ تأليف كريستوفر بيكسبي ومالوم برادبوري
محمد بنجلون 119

ـــ النشاط العلمي والثقافي بالكلية 123

مساهمة في دراسة تطور تجارة مكناسة في «العصر الوسيط»

ابراهيم القادري بوتشيش
كلية الاداب مكناس

ان مهمة الدارس لتطور تجارة مكناسة خلال العصر الوسيط، تعد عملية شاقة ومضنية لسببين : أولهما يتجسد في ندرة المصنفات المونوغرافية الخاصة بتاريخ هذه المدينة. أما ثانيهما فيتجلى في تشتت النصوص التي وردت بخصوصها في المدونات التاريخية، وكتب الجغرافيا والنوازل وغيرها من المصنفات على اختلاف مشاربها.

فاذا استثنينا الاسماء اللامعة التي دونت أخبار المدينة في الحقبة الوسيطة، كابن غازي، وابن جابر محمد بن يحي الغساني[1]، وأبي عبد الله محمد بن أبي بكر عبد المهيمن الحضرمي[2]، نكاد لا نعثر ــ حسب اطلاعنا ــ على مصنف مونوغرافي يمكن الركون اليه، خلال كتاب صنفه ابن زغبوش[3]، في القرن السابع الهجري، وهو مؤلف يعد الآن في حكم المفقود، بينما جاءت كتابات ابن زيدان متأخرة عن الفترة التي نروم دراستها.

ومن المعلوم أن الكتابات الاجنبية لم تقتحم الموضوع بالمرة، واكتفت بمعالجة التاريخ السياسي للمدينة عبر اشارات باهتة في ثنايا تاريخ المغرب العام[4]. بينما اسهبت في معالجة تاريخها في الحقبة الحديثة، خاصة في عهد المولى اسماعيل[5]. في حين ركزت الدراسات المغربية على تاريخ المدينة في القرن 19 ومطلع القرن العشرين[6]. أما حظها في العصر الوسيط، فلا يزال في طور البداية[7].

ولا يزعم الباحث لنفسه ــ في خضم هذه الصعوبات ــ القدرة على الالمام بكافة عناصر الموضوع، بقدر ما سيحاول القيام بمسح للتطور التجاري الذي عرفته المدينة في العصر الوسيط، انطلاقا من لم شتات النصوص التي تتقاسمها المصادر على اختلاف أنواعها، والارتكاز على قواعد منهجية محددة، تتمثل في مراعاة «شموليته الظاهرة المغربية»، والاستفادة من الاصول الواضحة في انارة ما غمض من الفروع، ومن ثم ربط الخاص بالعام ربطا جدليا، ثم الالتجاء الى المصادر الدفينة التي تعمل على حل كثير من اشكاليات التاريخ التجاري، بالاضافة الى ما يمكن أن تزودنا به بعض الكتابات الخلدونية من مفاهيم نظرية قد تساعد على فهم آلية التطور التجاري الذي عرفته مكناسة من العصر المرابطي حتى أواخر العصر المريني.

يغلب على الظن أن خمسة عوامل لعبت دورا موجها لتجارة مكناسة خلال العصر الوسيط وهي : 1) طبيعة الانتاج الفلاحي والصناعي. 2) ظروف الامن. 3) السياسة الضرائبية وموقف الدولة من التجارة. 4) منافسة الخبرة الاجنبية وخاصة اليهود. هذا مع اضافة عامل آخر بالنسبة للعصر المرابطي، يتجلى في الطابع العسكري الذي ميز المدينة منذ الفترة الباكرة من نشأتها.

انطلاقا من هذه العوامل، سنحاول تعقب التطور التجاري الذي شهدته المدينة خلال حقبة زمنية تمتد من بداية المرابطين حتى نهاية دولة بني مرين. فما هو أثر العوامل المذكورة في هذا التطور خلال العصر المرابطي أولا ؟

ان الاهداف العسكرية التي وجه من خلالها المرابطون اهتمامهم لمكناسة، جعل هذه الاخيرة لا ترق الى مستوى مدينة تجارية بالمعنى الصحيح. كما أن احاطتها بتحصينات قوية[8] جعلها منغلقة في وجه النشاط التجاري. وقد أكد أحد الباحثين[9] الطابع العسكري للمدينة في هذه الحقبة، مما يذكر بوضعية المدن الاوروبية في العصور الوسطى، والتي لم تكن قد تأهلت بعد لتلعب دورا تجاريا قبل القرن 12م.

وبالنسبة لطبيعة الانتاج الفلاحي والصناعي، سبق أن خرجنا من دراسات سابقة[10] بنتائج تدل على أن المواد الفلاحية والمصنوعات لم تكن معدة للتبادل، بمعنى أنها لم تكن انتاجا بضائعيا مهيئا للسوق الخارجي، بل وجه لاشباع الحاجات المحلية، باستثناء بعض المواد التي كانت وفرة كمياتها تفرض تصديرها للسوق الخارجية مثل الزيتون والقمح، ولذلك فان التجارة ستتيم بمحليتها وانغلاقها.

أما فيما يخص ظروف الامن، فان الدولة المرابطية ورثت عبئا ثقيلا من ارث الامارات التي قامت على أنقاضها، اذ أخفقت زناتة في حماية التجار والطرق التجارية[11]، بل ذهبت الى فرض ضرائب مجحفة على هؤلاء، فكان ذلك من أهم الدوافع التي حدت بالفقهاء — وكان أغلبهم يحترف التجارة — الى استدعاء المرابطين «لانقاذهم»[12].

ومن انصاف الحقيقة والتاريخ، أن المرابطين حاولوا في المرحلة الاولى من حكمهم تثبيت دعائم الامن والاستقرار في طول بلاد المغرب وعرضها. بل تجاوز طموحهم ذلك فيمموا وجههم شطر البحر المتوسط في محاولة لجعله طوع أيديهم، فلم يتورعوا على مقارعة القوى النصرانية، وقطع دابر قراصنتهم[13]. أسفرت هذه الجهود على نتائج محترمة على صعيد التجارة الخارجية والداخلية.

فعلى الصعيد الخارجي، أصبحت مكناسة بمعية مراكش في عداد الطرق الجديدة الرابطة بين الاسواق[14]. ونعتقد أن دورها على صعيد التجارة الخارجية كان بامكانه أن يكون أكثر فعالية لولا عدم تدهور الطريق التجاري الرابط بين السودان وفزان بسبب ما أصابه من عواصف رملية، ونظرة المرابطين الى المدينة على أساس أنها قلعة عسكرية أكثر منها تجارية.

وعلى أية حال، فان هؤلاء بجهودهم المتواضعة — مهدوا للدور الهام الذي ستلعبه المدينة في العصور اللاحقة.

أما على صعيد التجارة الداخلية، فان المصادر تتحدث ابتداء من العصر المرابطي عن أسواق محلية، خاصة السوق الديم أو سوق غبار، الواقع قرب قصر تزركين — محل اقامة الحاكم العسكري المرابطي — فوق أرض مرتفعة. وهو سوق أسبوعي، كان يعقد كل يوم أحد، ويتقاطر عليه سكان قلعة تاكرارت، وسائر الحوائر التي تقع بجانبه لتبادل السلع البسيطة. وفي هذا السوق، وجد مسجد يدعى مسجد أبي تميم[15]، وهو المسجد الذي دخل اليه المهدي بن تومرت ابان القيام بدعوته.[16] ودخول الزعيم الموحدي اليه حسبما نعتقد يدل على التجمع البشري الذي كان يحويه. ولو صدق هذا الافتراض، لامكن القول أنه كان يشهد حركة نشيطة. ولكن هل كان هذا التجمع يشمل التجار المحليين أو تجار المدن الاخرى ؟

إننا لا نجد من النصوص ما يثبت ورود تجار من مناطق أخرى قبل هذه المرحلة، مما يدل على أن تجارة مكناسة بقيت في ظل الحكم المرابطي محلية منغلقة، هذا في الوقت الذي ترد اشارات هامة عن أسواق أخرى كسوق أغمات

الذي كان يؤمه التجار من كل صوب وحدب، ويذبح يوم السوق أكثر من مائة ثور وألف شاة تنفق كلها في يوم واحد اذا صدقنا قول البكري[17]. وتعد هذه الشهادة، من الدلائل الواضحة على انفتاح هذا السوق بالمقارنة مع سوق الغبار في مكناسة.

ولا نعرف بالتدقيق طريقة التعامل بين التجار والمشترين، وما اذا كان التبادل يتم بينهم نقدا أو مقايضة وهو الارجح. غير أن بعض السلع المعروضة، تجعل المرء يستشف أن السوق كانت متقدمة نظرا لطابع التخصص الذي ميزها، حيث كان هناك سوق السلاح المعروف بسوق السرايرية في غرب قلعة تاكرارت، ـ قامت في الغرب الشمالي أسواق النجارين فالحدادين فالسقالين «القزادرية» فالسمارين[18].

ومهما كان الامر، فقد ظل هذا السوق يعرف حركة داخلية دائبة حتى أواخر عصر المرابطين. وعلى الرغم من تأزم الوضع بعد معركة أقليش، والضعف الذي أخذ يدب في جسد الدولة المرابطية، وانتشار حركة قطع الطرق[19]، فان السوق القديم أو سوق الغبار، حافظ على أمنه بفضل التحصينات القوية التي ضربت حوله. ولا غرو فان الموحدين لم يتمكنوا من اقتحامه أثناء مداهمتهم لمكناسة، الا عن طريق الخدعة، حيث تموهوا بزي المرابطين، فخرج التجار ــ باعة ومشترين ــ للقائهم اعتقادا منهم أن مددا وصلهم من لدن الامير المرابطي، فقتلوا عن آخرهم[20]. وهذا الحدث في حد ذاته ليعد خسارة كبيرة لطبقة التجار في مكناس خلال هذه المرحلة الباكرة.

أما بالنسبة للسياسة الضرائبية، فقد أسلفنا القول بأن المرحلة الاولى من حكم المرابطين لم تعرف سوى الضرائب الشرعية كالزكاة. غير أن المرحلة الثانية شهدت تحولا في هذا الاتجاه، وذلك بسبب الازمة المالية التي تفاقمت منذ أواسط عهد علي بن يوسف.

وبالرغم من أن النصوص الخاصة بالضرائب التي فرضت على تجار مكناسة تعوزنا، فان النصوص العامة تبين بوضوح أنهم تعرضوا لضرائب باهضة، حيث فرضت المغارم والمكوس على كل السلع، بل ان الضريبة كانت تؤخذ أحيانا من البائع والمشتري على المواد، وتؤدي في كل مدينة مرت منها السلعة. وقد كانت القسوة والتعسف هما الطابع المميز لجباية الضرائب، حيث ترك أمرها للمتقبلين الذين كانوا يبعثون أكثر من شخص لجبايتها[21]، فضلا عن الضرائب اللاشرعية التي استحدثت كالمعونة والوظائف السلطانية[22]. وهذا ما يفسر تنديد ابن تومرت، وحملته الشعواء على الضرائب التي أثقل بها كاهل السكان، وضمنهم التجار[23]..

وفيما يخص تدخل العنصر الاجنبي في التجارة المكناسية، فالراجح أن هذا العنصر ساهم في انحطاطها، نظرا للاحتكار الذي مارسه، وان كنا نعدم من النصوص ما يكشف عن هذه الظاهرة بجلاء. الا أن تواجد الخبرة الاجنبية في مكناسة، مسألة لا يرقى الشك الى صحتها. فمن المعلوم أن علي بن يوسف «نفى» بعض الاسبانيين المعروفين بالنصارى المعاهدين الى مكناسة.[24] وقد عرف مقر سكناهم بدرب الفتيان[25]. وحسبنا دليلا على تأثيرهم في نشاط أسواق المدينة، وجود سوق الحدادين قرب درب يسمى درب «فيريو» وهي تسمية مأخوذة من كلمة Ferroe الاسبانية بمعنى الحديد[26]. كما نعتقد أن تواجد اليهود في مكناسة، بدأ في الحقبة المرابطية ولو أنه كان تواجدا شاحبا، ولم يظهر بكيفية جلية الا في العصرين الموحدي والمريني.

نخلص الى القول بأن التجارة في مكناسة خلال العصر المرابطي ظلت محدودة ومتميزة بطابع الانغلاق والمحلية، وأن السياسة الضرائبية، والازمة المالية التي تفاقمت في أواخر هذا العصر زادت من تحجيم دورها. فما هي الوضعية التي أصبحت عليها في عصر الموحدين ؟

من نافلة القول أن المرحلة الانتقالية من المرابطين الى الموحدين كانت وبالا على تجارة المدينة. فقد سبق ذكر ما تعرض له التجار في سوق غبار من بطش وتنكيل على أيدي الموحدين أثناء هجومهم على المدينة. ويبدو أن العنف الذي مارسه هؤلاء في سبيل الوصول الى السلطة أسفر عن نتائج وخيمة على الاوضاع الاقتصادية في المغرب بما في ذلك مدينة مكناسة. ويلخص أحد المؤرخين[27]. هذه الاوضاع بقوله : «وغلت الاسعار، وعم الجور، وكثرت المحن بالعدوتين، وانقطع السفر والاسباب، وكثر النهب، وانقطعت الطرقات».

لكن، ما ان اجتازت المدينة هذه المحنة، حتى عرفت تجارتها تبدلا ايجابيا، فمنذ أن استقرت الامور، وثبت عود الدولة الموحدية، أخذ الجهاز الحاكم الجديد يعمل على تشجيع التجارة الداخلية حيث أكد الخليفة عبد المومن بن علي في «رسالة العدل» عزمه على حماية التجار، وتأمين الطرق، مهددا بقتل من يخالف هذا الامر[28]. كما ألغى كل المكوس والمغارم والقبالات التي فرضت في العهد السابق.

وساهم عقبه في تطوير التجارة، فقاموا بتسليف التجار الاموال، كما بنوا الاسواق وجددوا بعضها وشيدوا الطرق والقناطر والفنادق، وجهزوا الصهاريج لتوفير المياه للتجار والمسافرين.

ولسنا بصدد عرض سياسة الدولة الموحدية الا من الوجهة التي تتيح كشف ما آلت اليه الحركة التجارية في مكناسة. فبقدر ما كانت الدولة تتدخل بثقلها لتشجيع التجارة، بقدر ما كان ذلك في صالح المدينة. ولا أدل على ذلك من المكانة المتألقة التي أصبحت تحتذها على الصعيد الداخلي بعد اختفاء دور أغمات[29]، خاصة بعد أن اضمحلت التجارة مع السودان نتيجة منافسة غانة، حتى غدت على حد تعبير صاحب كتاب الاستبصار[30] «مدينة جليلة فيها أسواق حفيلة» ونعتقد ان هذه الوضعية جاءت نتيجة الاصلاحات التي قامت بها الدولة الموحدية، وثمرة من ثمار الامن الذي أشاعته في عهد يعقوب المنصور الذي وصفت أيامه بأنها «درور أرزاق، واتساع معايش»[31] ولا غرو فان الامن بلغ دروته في عهد هذا «الخليفة، حتى أن المؤرخين أجمعوا على أن الضعينة كانت تخرج من بلاد نول الى برقة وحدها لا ترى من يعرض لها، ولا من يسومها بسوء[32]. كما أن اهتمام هذا الخليفة بشؤون الرعية، وبالاخص شريحة التجار لعب دورا في هذا التطور الايجابي. وفي هذا الصدد يذكر ابن عذاري[33]. أنه كان يكاتب العمال «بتأسيس الرعية وتوخي رضاهم في اقتضاء حقوقهم»، كما عنده العادة أن يدخل عليه أمناء الاسواق في كل شهر مرتين ليسألهم عن أسواقهم وأسعارهم.[34].

وبالرغم من أن بعض عمال مكناسة حاولوا الانحراف عن هذه الجادة في عهد الخليفة الموحدي الناصر، فقد استأسد هذا الاخير — كما تذكر المصادر — في تقليم أظافرهم واستصفاء أموالهم والالقاء بهم في غياهب السجون[35]. ويخيل الينا أن تأسيس «دار الاشراف» في مكناسة خلال عهده[36] ينم عن رغبته في تنظيم أمور الجباية، وتجاوز السياسة الضرائبية الجائرة التي كان ينهجها بعض العمال.

ولا يخامرنا شك في أن مكناسة استفادت من هذه الاصلاحيات، وحسبنا أنها غدت مدينة عبور يمر عليها التجار الذاهبون من فاس الى سلا[37]، أو من فاس الى مراكش عبر تادلا[38].

ومن مظاهر هذا التطور أن سوق الغبار عرف نموا هائلا، حتى أن صاحب كتاب الاستبصار، عندما زاره سنة 587 هـ وجده قد تحول الى مدينة قائمة بذاتها تقرأ بها الخطبة[39]. كما شيدت به الفنادق، وصار قبلة للتجار، وخرج من انغلاقه ليصبح سوقا للتبادل التجاري مصداق ذلك ما ذكره ابن غازي[40] معلقا على هذا التطور :

«وعمرت المدينة والحوائر والبسائط، ونفقت الاسواق، وقويت التجارة، وصار المسافرون ينزلون بالمدينة ويبيعون ويشترون».

ويعد الادريسي الذي عاصر هذه الفترة وثيقة هامة يمكن الاستناد عليها. فحينما يتحدث عن بني زياد يذكر أنها «مدينة عامرة ولها أسواق عامرة». ويؤكد على طابع التحضر الذي تميزت به تاورا فيقول بأنها «جامعة عامرة وأسواقها كثيرة». وفي شمال قصر أبي موسى، يذكر هذا الجغرافي انعقاد سوق كل يوم خميس، تجتمع فيه قبائل بني مكناسة، وهي سوق نافقة لما جلب اليها «ويقصد اليها من قريب وبعيد»(41)، وللامر مغزاه في الدلالة على انفتاح السوق واتساع اشعاعه.

ومن أسف، فاننا نفتقر الى نصوص محلية خاصة بمكناسة حول التعامل وطرائقه في هذه الاسواق، باستثناء بعض النوازل التي وردت حول اكتراء الدواب(42).

الا أن شمولية ظاهرة النوازل المغربية ــ اذ تم الاقتناع بها ــ يمكن ان تجلي بعض الغموض حول أنواع التعاملات الرائجة في أسواق مكناسة. وتؤكد هذه النوازل سيادة أربع طرق من التعامل التجاري : 1) البيع نقدا 2) الحوالة على الصرافين، 3) المقايضة، 4) السلف، وكان أكثر البيوع انتشار(43).

وكانت التجارة تتم عن طريق الشركة، وتنقسم بدورها الى ثلاثة أنواع : الاول وهو الذي يتساوي فيه الشركاء في رأس المال والعمل، فيقوم بالسفر طرف، ويقيم الاخر متصرفا في الاعمال، وكل مفوض من الاخر. الثاني يتمثل في اشتراك بعض التجار في ارسال أحدهم لجلب البضائع على أن يتقاسموها حسب رؤوس أموالهم. الثالث هو أن يقرض أحدهم لآخر مالا يتجر به مسافرا شريطة أن يكون الربح مناصفة(44).

كما عرفت الاسواق الداخلية كذلك الوسطاء في البيع ممثلين في البراحين الذين ينادون عن السلع، والدلالات اللائي يحملن بضائع التجار الى المنازل، ويتقاضين أجرا عن البيع، ثم المتصرفات اللائي يقضين حاجات النساء من الاسواق، كما وجد وسيط له أهميته وهو السمسار.

ومن المؤكد أن ظاهرة الاحتكار والغش قد وجدت في أسواق مكناسة، واما اقامة خطة الحسبة سوى دليل على ذلك.

أما بالنسبة للتجارة الخارجية، فبالرغم من المكتسبات التي حققها الموحدون في البحر الابيض المتوسط، حيث أصبح لهم أسطول مرهوب الجانب، فان موقع المدينة لم يؤهلها لتلعب دورا هاما على صعيد التجارة البعيدة المدى. فضلا عن أن الحكم الموحدي لم يذهب بعيدا في تطوير تجارته الخارجية، خاصة في الناحية الشمالية التي توجد فيها مكناسة، وهذا راجع الى انهيار الطريق التجاري القديم الذي يذهب عبر فزان، في الوقت الذي أصبح الطريق المحاذي للساحل أكثر أهمية، وهذا ما جعل الموحدين يشرئبون بأعناقهم نحو أوربا رغم العداء الذي كانوا يناصبونه لبعض الدول هناك، والذي لم يمنع من تبادل المصالح الاقتصادية، ولذلك لم يجدوا غضاضة في تبادل السلع التجارية مع القوى النصرانية خاصة ممن اعتبروهم أهل صلح(45).

أما مع مدن الاندلس، فاننا نملك نصوصا حول الحنطة التي كانت تصدرها مكناسة لبعض المدن الاندلسية(46)، ولكن مع ذلك ظل دور المدينة شاحبا بالمقارنة مع الادوار الطلائعية التي اضطلعت بها المدن الساحلية.

يتضح مما سلف ذكره أن المدينة عرفت حركة تجارية عامة في المرحلة الاولى من عصر الموحدين. غير أن هذه الوضعية ستتغير مع الطور الانحداري الذي دخل فيه الحكم الموحدي منذ كائنة العقاب سنة 609 هـ. وساهمت ظروف متشابكة ومعقدة في المصير الذي آلت اليه.

فعلى الصعيد الامني، تعرضت مكناسة لفساد وعبث عرب بني رياح الذين ضاعفوا من غاراتهم[47]. كما استأسدت قبائل بربرية أخرى مثل بني فازاز وملاكته في مداهمتها بين الفينة والاخرى. ولم تستطع السلطة الموحدية المنهارة ردع هذه القوى المناوئة، وصد عدوانها.[48]

والى جانب انعدام الامن، انضافت ظاهرة أخرى زادت من تقليص النشاط التجاري، وتتمثل في المجاعات المتعاقبة، فابن أبي زرع[49]. يتحدث عن سنوات عجاف عصفت بالمغرب، وضمنه مدينة مكناسة سنة 617هـ، وهي سنة وصفت بأنها «عام الغلاء الشديد والقحط والجراد». كما يرد عنده ذكر مجاعة سنة 624 هـ التي بلغ فيها قفيز القمح خمسة عشر دينارا[50]، ثم سنة 630 هـ التي وصل فيها وسق القمح الى ثلاثين دينارا. وأخيرا سنة 635هـ التي اشتد فيها الغلاء حتى «أكل الناس بعضهم بعضا»[51]. وفي عهد الخليفة الموحدي المامون يذكر مؤرخ آخر[52] بأن «أكثر بلاد المغرب كانت غالية الاسعار بسبب كثرة الفتن والقحط، وبسبب عدم الحماة والانصار لتلك الجهات».

ومن المعلوم أن كل مجاعة تقترن بارتفاع الاسعار، الشيء الذي أثر على القدرة الشرائية للفئات الشعبية في مكناسة، ومن ثم أضر بالتجار، وهو أمر يفسر انحطاط التجارة في هذه الفترة.

الا أن هذا الانحطاط يفسر بظاهرة أخرى، تتجلى في دور اليهود في التجارة واحتكارها لانفسهم. فخلال العصر الموحدي تكثر الاشارات الى عملهم في التجارة خاصة الصيرفة، اذ كانوا يتولون مهمة تسليف التجار الاموال مقابل فائدة كبيرة تصل أحيانا الى 100%. ومما يرجع القول بأن اليهود كانوا يقرضون التجار كون هؤلاء — حسب ما يذكره أحد الباحثين —[53] أكثر الناس عملا في الذهب والفضة والصيرفة.

ان هذا الدور الذي لعبه اليهود، عمل على افقار تجار مكناسة وسحب البساط من تحت أقدامهم، مما يفسر عدم تكون طبقة تجارية محلية، وبالتالي عدم انجاز دورها التاريخي، الشيء الذي سيؤثر على صيرورتها، وهو ما سنناقشه انطلاقا من نظريات ابن خلدون.

ويتجلى العامل الثالث الذي ساهم في انحطاط التجارة المكناسية ابان الدور الانحداري للدولة الموحدية في الضرائب التي فرضت على الرعايا بما فيهم التجار. وتفيض المصادر في هذا الصدد بذكر المغارم التي وقع هؤلاء تحت طائلتها، من قبل الطغمة العسكرية التي أصبحت الجهاز المنفذ للسياسة الموحدية، مما أدى الى افقار التجار[54].

ويذكر الناصري[55] أن سكان مكناسة في أواخر العصر الموحدي أصبحوا يؤدون اتاوة لبني حمامة، وهي ضريبة ابتلوا بها دون مبرر. وعندما وصل الامير المريني عثمان بن عبد الحق الى مكناسة ألزمهم أداء «أموال معلومة يؤدونها اليه في كل سنة على أن يؤمن بلادهم، ويرفع عنهم الغارات، ويدفع عنهم أذى من كان يؤذيهم من القبائل»[56]. ولا يساورنا شك في أن التجار كانوا ضمن الشرائح الاجتماعية التي وقعت تحت ضغط هذه الضرائب.

من خلال هذا المسح العام لتطور التجارة في عصر الموحدين، يتبين أن هذه الاخيرة عرفت فترة من القوة والضعف حسب قوة الحكم المركزي وموقفه من التجار، وسياسته الضرائبية. فما هو المصير الذي آلت اليه في العصر المريني ؟

قبل معالجة تطور التجارة المكناسية في هذا العصر، تستلزم ضرورة تتبع مسارها الوقوف عند المرحلة الانتقالية من الموحدين الى المرينيين. فمن خلال النصوص المتوفرة عن هذه المرحلة، نستشف أن التجارة تضررت بفعل الغارات التي كانت تصبح وتمسي على مكناسة. وفي هذا الصدد تذكر بعض المصادر[57] أن الامير المريني أبا بكر نزل بعسكره بجبل زرهون، ودعا أهل مكناسة الى مبايعة الامير أبي زكريا بن أبي حفص، كان يومئذ صاحب افريقية، فحاصر المدينة وضيق على أسواقها «بمنع المرافق وترديد الغارات».

ومن القرائن على التدهور الذي عرفته التجارة في هذه المرحلة ما يذكره ابن غازي[58] عن جباية المدينة. فعندما يتحدث عن جبايتها في عصر الموحدين، يشيد بقوتها وازدياد قدرها لكن حين يصل الى الفترة الانتقالية هاته يقول : «ثم تفاقم الامر عند قيام بني مرين على الموحدين»،وهي عبارة توضح مدى التدهور الاقتصادي الذي عرفته الدولة الموحدية في مرحلتها الاخيرة، وذلك بسبب التزاماتها العسكرية تجاه المرينيين كما يؤكد ذلك الناصري[59]

بيد أن هذه الوضعية لم تستمر طويلا، فما ان صلب عود الدولة المرينية، وتأصلت جدورها في الحكم والسلطة، حتى بدأت فترة من الاستقرار السياسي. ومن الطبيعي أن يفرز هذا الاستقرار، ازدهارا على الصعيد الاقتصادي بما في ذلك التجارة.

وساهم في هذا الازدهار السياسة الاصلاحية التي نهجها السلاطين المرينيون الاقوياء، من أمثال أبي الحسن وأبي عنان. فالمصادر تذكر أن الاول أسقط كل الضرائب اللاشرعية من مكوس وقبالات. كما ألغى ضريبة كانت تفرض سابقا على التجار المتجولين. وبالمثل أزال عن الرعية ضرائب أخرى ساهمت في اغناء طاقتهم الشرائية. ولم يبق سوى على الضرائب الشرعية، فعين لاستخلاصها موظفين يرد من أسمائهم أبو العباس أحمد بن الحسن بن سعيد المديوني الذي استعمل في سماع الشكايات[60].

ومن مظاهر استفادتها بهذه الاصلاحات كذلك، مابناه فيها أبو الحسن من قناطر وسقايات، وكل ما من شأنه أن يسهل مأمورية التجار[63]. كما يرجع اليه الفضل في تزويدها بعدة فنادق، وانشاء زوايا بالقرب من الابواب التي كان يوليها هذا العاهل للتجار الوافدين على مكناسة.

وقد استغل الاهالي هذه الارضية التي أخصبتها تلك الاصلاحات، فأقبلوا على التجارة بشكل منقطع النظير[64]. وتلاقحت كل هذه الظروف لتجعل من مكناسة «مدينة جليلة فيها الأسواق الحفيلة»[65]. وهي عبارة تدل على تكاثر الاسواق في هذا العهد وتعددها. ومن الأسواق المحدثة يورد ابن غازي[66] اسم سوق الغزل.

والراجع أن هذه الاسواق حافظت على نشاطها بالرغم من الهزات العنيفة التي عرفتها الدولة المرينية فيما بعد. شفيعنا في هذا الاستنتاج ما أورده الحسن الوزان[67] عن سوق كان يعقد خارج المدينة كل يوم اثنين، يؤمه سكان المناطق المجاورة خاصة الاعراب الذين كانوا يأتون بأبقارهم وأغنامهم وسائر أصناف الماشية لبيعها، ثم يشترون السمن والصوف بثمن زهيد.

ولا يساورنا شك في أن نفس طرق التعامل التجاري السائدة في عصر الموحدين استمرت حتى هذا العصر.

وثمة مؤشر يبين مدى الرواج التجاري في مكناسة خلال العصر المريني وهو أنها كانت من بين المدن التي ضربت بها النقود المرينية.

ولا تعوزنا الادلة عما قام السلاطين المرينيون من تشجيع للمبادلات الخارجية اذ عقد أبو الحسن سنة 739 معاهدة سلمية تجارية في تلمسان مع وفد تلمسان مع وفد مملكة ميورقة. كما عقد أبو عنان معاهدات صلحية مع البرتغال، وبعض الامارات النصرانية في شمال اسبانيا[68]. الا أن الصراع الذي ظل مشتعلا بين المرينيين وبني عبد الواد أثر سلبا على هذه التجارة، ومن ثم نعتقد أن مدينة مكناسة لم تستفد كثيرا من التجارة البعيدة المدى.

وبعد انتهاء «الفترة الذهبية» من العصر المريني، بدأ الوضع يتغير تدريجيا، حيث تفاقمت مشكلات الدولة المرينية، واحتد صراعها مع جيرانها من الدول الاسلامية، فشدد المرينيون الخناق على التجار ـــ وهي سنة سار عليها الحكام في أواخر دولهم ـــ كما ضاعفت القبائل العربية هجوماتها على مكناسة. وبالمثل، لعب اليهود دورا خطيرا في تجارة المدينة، مما مهد الطريق نحو انحدارها.

بخصوص النقطة الاخيرة، تتحدث المصادر عن تواجد اليهود بكثرة في مكناسة ابان العصر المريني، وبالتالي تحكمهم في شؤونها. يقول الناصري[69]. متحدثا عن السلطان عبد الحق بن أبي السعيد : «ولما قرب من فاس، استشار هرون اليهودي فيما نزل به فقال اليهودي له : «لا تقدم على فاس لغليان قدر الفتنة بها، وانما يكون قدومنا على مكناسة الزيتون لانها بلدنا، وبها قوادنا وشيعتنا».

ان تواجد اليهود في مكناسة أثر سلبا على التجارة، لانهم كانوا هم المتحكمين الفعليين في شؤونها، مما حدا بالسلطان أبي الحسن الى التصدي لهم بدون هوادة، فأصدر ظهيرا يتعلق بيهود المدينة ويتضمن هذا الظهير أمرا لهؤلاء بألا يكلفوا الدائنين ـــ يقصد تجار مكناسة وغيرهم من تجار المدن التي تدخل في المنطقة الممتدة من فاس وماولاها من البلاد من سلا الى تازا ـــ ما هو فوق طاقتهم، وألا يحتكروا الاسواق، وأن يكونوا على قدم المساواة مع التجار المسلمين، كما فرض عليهم أداء العشر[70].

غير أن هذا الاجراء لم يحل دون ضربهم للتجارة المكناسية، وتزييف النقود، بل ان مشكل اليهود ظل من المشاكل المزمنة التي تعرض لها جل سلاطين الدولة المرينية[71].

ورغم أن النصوص لا تسعف في المزيد من القاء الضوء على الدور الهام الذي قام به اليهود، فان اضرارهم بتجارة مكناسة عبر العصر المريني كان ضمن العوامل التي أسفرت عن ضعف التجارة بهذه المدينة.

غير أن هذا التدهور يفسر أيضا بانعدام الامن ـــ الشرط الضروري لقيام نشاط تجاري ـــ وفي هذا الصدد تبرز الاثار السلبية لدور قبائل بني معقل[72]، وكذا ضعف السلطة المركزية وعجزها عن القيام بحماية التجار في أواخر عهدها نظرا لانشغالها بمشاكلها الخاصة، ناهيك عن حركة قطع الطرق التي عمت طول بلاد المغرب وعرضها في هذه الفترة.

ونحن في غنى عن القول بأن السياسة المالية التي ابتدعها الحكام المرينيون الاواخر، ساهمت بدورها في توجيه الضربة القاصمة للانطلاقة التجارية التي شهدتها مكناس ابان عهد الازدهار. والقاعدة الخلدونية تقول بأن الدول في

آخر عهدها تكثر من الضرائب، وهو نفس ما وقع بالنسبة للدولة المرينية حيث أن الرعايا في عهد أبي سالم — وضمنهم التجار «استولت عليهم المغارم»[73].

ولا حاجة للاستطراد في ذكر الضرائب التي رزحت تحت كابوسها مختلف الشرائح الاجتماعية وعلى رأسهم التجار، ونقتصر على ايراد هذا النص البالغ الدلالة والذي أورده ابن غازي[74] عن مدينة مكناسة : «ثم تداركها الله سبحانه بدخول الامير أبي زكريا الوطاسي، وكان رضي الله عنه متمسكا بالدين، صحبا للخير... فأحسن الى أهلها، وعفى عن أهل الجفاء منهم، وأسقط كثيرا من الوظائف الظلمية». وهذه العبارة الاخيرة تكفينا مؤونة الكشف عما ابتلى به المشتغلون بالتجارة من ضرائب أنهكتهم، وأدت الى ضعف مردودية انتاجهم، وبالتالي ساهمت في انحطاط التجارة.

كما أن المجاعات التي حدثت بكيفية دورية، ساهمت في رسم هذا المنعرج الخطير. وقدر لها أن تشتد في أواخر العصر المريني حتى ان ابن أبي زرع[75] يسهب في اعطاء تفصيلات حول غلاء أسعار المواد الاساسية خلال مجاعة 724 هـ.

ومن المسلم به أن ارتفاع الاسعار يؤدي آليا الى انخفاض الطاقة الشرائية، وبذلك نحت التجارة نحو الانهيار، ولحق بها نفس المصير المحتوم الذي عرفته خلال العصرين المرابطي والموحدي.

الخلاصة هو أن تتبع مسار التطور التجاري في مكناسة من العصر المرابطي إلى أواخر العصر المريني يبين أنه كان تطورا بطيئا «عهديا»، بمعنى أنه كان يتغير حسب العهود قوة أو ضعفا، وذلك راجع لكونه ظل مرتبطا بالحكم المركزي، مفصولا عن قواعده الاجتماعية الاساسية. كما هو راجع أيضا الى بقاء التجارة محلية في أغلب الفترات التاريخية، وضعف صلة مكناسة بالتجارة البعيدة المدى، وأخيرا عدم تكون طبقة تجارية محلية قادرة على انجاز دورها التاريخي. ولكن : الا يمكن أن نجد في بعض المقولات الخلدونية بعض الادوات التي تمكننا من تفكيك خيوط هذا المشكل لمعرفة أسباب عدم تطور التجارة المكناسية في اتجاه تصاعدي ؟

ان الاجابة عن هذا التساؤل يشكل الشق الثاني من هذا البحث.

سلف القول أن مكناسة لم تستفد من التجارة الخارجية. وحسب ابن خلدون فان التجارة لا تتطور الا بارتباطها بالتجارة البعيدة المدى التي يعتبرها «أعظم ربحا وأكفل بحوالة الاسواق»[76]، وهذه مقولة لها أهميتها في تفسير التطور البطيء الذي عرفته تجارة مكناسة.

أما بالنسبة للتجارة الداخلية، فان ابن خلدون يلخص الدواعي المؤدية الى تدهورها في العلاقة بين الدولة والتجار خاصة في فترات الازمات، فيذكر بأن الدولة عندما تضيف جبايتها تلجأ الى وضع مكوس وضرائب على الاسواق، أو تتدخل لمزاحمة التجار، مما ينجم عنه انعدام فرص التكافوء فينقبض التجار عن نشاطهم، وتقل الجباية. فالى أي مدى تنطبق هذه المقولة على تجارة مكناسة ؟

اننا نمتلك — لحسن الحظ — سيلا من النصوص حول ما تعرض له سكان المدينة المذكورة — بما فيهم التجار — من مغارم من قبل بعض العمال الذين تعاقبوا على حكم المدينة[77] والملاحظ أن هذه الضرائب كانت تفرض في الطور الانحداري للدول التي تعاقبت على حكم المغرب وأدى الاجحاف بالضرائب الى انقباض التجار عن العمل، وهي نتيجة موضوعية يزكيها ما عرفته التجارة من تدهور، وبالتالي تصدق مقولة ابن خلدون.

بالرغم من أننا نعدم من النصوص ما يمكن أن يجيب اجابة شافية على هذا التساؤل، فان الوقائع التاريخية تنير ما يلق هذه المسألة من غموض، فتعرض التجارة للضرائب والمغارم ينهض حجة على افتقارهم لهذا الجاه الذي تحدث عنه ابن خلدون. أما المصادرات فقد حدثت خاصة في المراحل الانتقالية، في حين تبين نصوص أخرى أن بعض البيوتات الكبرى كانت تتمتع بثروة وجاه، ولكنها مع ذلك لم تلعب أي دور في تطوير تجارة مكناسة. ونذكر في هذا الشأن بيت أبي مدين الذي أقام فيها، وكان ربه يخالط الرؤساء وولاة الأمر(80). كذا الحال بالنسبة لبيت بني العافية(81) ولكننا لا نجد أي بيت من هذه البيوتات الثرية تساهم في نهضة المدينة.

وثمة تساؤل آخر يمكن أن يطرح من خلال النتائج التي توصلنا اليها في اطار البحث عن أسباب التطور الدائري للتجارة في مكناسة خلال العصر الوسيط وهو : لماذا لم تتبلور طبقة تجارية في هذه المدينة لتلعب دورها التاريخي عوض أن تتركه في يد السلطة المركزية ؟ هل يمكن أن نجد تفسيرا لهذا التساؤل من خلال طروحات ابن خلدون ؟

ان مؤرخنا يخلص في تحليله الى أن أي تاجر لا يتوفر على جاه يدرع به ويوقع الهيبة لا يمكنه احتراف التجارة(78). ويرى كذلك أن صاحب رأس المال أي التاجر، كلما بزغ نجمه، ونمت ثروته، زاحمته الدولة، وتحيلت عليه بسبب من أسباب المؤاخذة حتى ينتزع ماله ويصادر(79). ومثل هذه المصادرة تدفع بعض الاثرياء من خدمة الدولة الى الفرار نحو بلد آخر بما حصل بأيديهم من أموال الدولة، ويرون أن ذلك أهنأ لهم وأسلم في انفاقه فهل تنطبق هذه المقولات على تجار مكناسة في العصر الوسيط ؟

ويمكن تفسير التطور البطيء الذي عرفته تجارة مكناسة من خلال مقولة أخرى طرحها ابن خلدون، وهي مسؤولية الدولة وتدخلها في تحديد أسعار البضائع. فهو يرى أن الدولة بمجرد ما تأخذ بأساليب الحضارة، وتكثر من عوائد الترف، تقل جبايتها. وبكثرة الترف تكثر أرزاق الجند وعطاؤهم فيستحدث صاحب الدولة أنواعا من الجباية يضربها على البياعات، ويفرض لها قدرا معلوما على الاثمان في الاسواق(82).

وفي اعتقادي أن هذه المقولة صالحة أيضا لتفسير ما عرفته التجارة المكناسية من تعثر. فيلجم حرية التجار في تحديد الاسعار، تكون دول المغرب في العصر الوسيط قد سحبت البساط من تحت أقدامهم ويتجلى هذا التدخل في تحديد الاسعار من خلال انشاء خطة الحسبة وأمناء الاسواق.

واذا كان الظاهر من انشاء خطة الحسبة، يتراءى أخلاقيا، فالواقع يثبت أن المحتسب كان موظفا يطبق ما تمليه عليه الدولة. ولا شك أن وجود محتسب مع «عدول» يقوم دليلا على تدخل الدولة في تحديد أسعار البضائع في الاسواق.

ومن ناحية أخرى، فان الاستطالة على بضائع الرعايا وشرائها منهم بثمن بخس، ثم اعادة بيعها لهم، ظاهرة حدثت في مكناسة. ذكر صاحب «الروض الهتون»(83) أن قوما يقال لهم القشاشون كانوا «يستطيلون على حظوظ الرعية، ويضيقون عليهم حتى يبيعوا منهم حظهم بثمن بخس، ويشتروا منهم حظ المخزن غاليا، فكأن الناس من ذلك في جهد عظيم ومحنة شديدة».

وهذه الظاهرة بعينها يشير اليها ابن خلدون في المقدمة، فيعتبر أن تدخل الدولة واجبارها على بيع السلع من الرعايا بأثمان بخسة ثم بَيعها لهم بأثمان باهضة، يعتبر من بين عيوب التجارة واحدى العراقيل التي تعوق تطورها(84). ولاشك أن هذه المقولة تنسحب على ما سبق ذكره، وتفسر بالتالي لماذا ظلت متعثرة.

أما فيما يخص جباية مكناسة، فالتحليل البارع الذي قام به ابن خلدون ينطبق تماما عليها. فهو يرى أن جباية المدن تنقص في أواخر عهد الدول كنتيجة طبيعية لاساليب الترف والنعيم الذي تنغمس فيه الطبقة الحاكمة عندما تترفع عن عصبيتها. وفي هذا الشأن يقول ابن غازي[85] عن مكناسة : «ونمت هذه البلاد وعمرت، ولم تزل في نمو وقوة حتى انتهت مجابيها الى مائتين من الآلاف ثم اختلت أجور العمال، وأخذت في النقص منذ سنة كائنة العقاب» ومعلوم أن هذه الواقعة التي حدثت سنة 609 هـ كانت بداية انهيار الدولة الموحدية. والنقص في الجباية حسب المنظور الخلدوني يؤدي حتما الى كساد الاسواق، وهي نتيجة تدعمها الشواهد التي أثبتناها خلال العرض.

ولما كانت الاسعار تشكل عنصرا عاما من عناصر الاقتصاد، نحاول تشريح النظرة الخلدونية بخصوصها، ومدى انطباقها على مكناسة.

ان الاسعار في نظر ابن خلدون تختلف حسب العمران، فاذا كانت المدينة عامرة كثيرة السكان، فان أسعار المواد الضرورية تكون رخيصة، بينما ترتفع أثمان المواد الكمالية في حين أن العكس يحدث في المدن القليلة العمران.[86] وبما أن مكناسة تدخل ضمن هذا الصنف الاخير[87]، فان أسعار موادها الضرورية حسب التخريج الخلدوني ستكون مرتفعة، بينما تكون أسعار مواد الكماليات رخيصة. الا أن واقع الاسعار في مكناسة كما تبين ذلك النصوص لا تخضع كليا لهذه القاعدة اذ ظلت انعكاسا أمنيا لفترات الازدهار والانحطاط. فأحيانا تتحدث النصوص عن رخص كبير حتى أن الخوخ والمشمش مثلا كانت تلقى دون أن تجد من يشتريها.[88] وفي نفس الاتجاه يتحدث المراكشي[89] عن خير وأرزاق عمت في عهد أبي يعقوب الموحدي حتى أنه شبهها بالاعياد والاعراس. كما أن جباية مكناسة التي وصلت في عهد أبي الحسن المريني الى 120 مثقالا تقوم حجة على ما شهدته المدينة من رخاء انعكس على أسعارها.

غير أن الاسعار غالبا ما ترتفع في فترات الانحطاط، وهذا ما تذكره المصادر بنوع من الدقة فعندما يتحدث ابن أبي زرع[90] عن المجاعة التي عمت سائر مدن المغرب وضمنها مكناسة يحدد أسعار بعض المواد الضرورية كالتالي :

صحفة القمح : تسعين دينارا
مد القمح : 15 درهما
الدقيق : 4 أواقي بدرهم
اللحم : خمسة أواقي بدرهم
الزيت : أوقيتان بدرهم.

هذا الوجه المتناقض للاسعار، يفسر أزمة التجارة المكناسية لان غلاءها ورخصها الى حد بعيد، يؤثر سلبيا على التجارة، وهي قاعدة أشار اليها ابن خلدون كذلك، وتساعدنا في فهم ميكانيزمات التطور البطيء الذي عرفته تجارة مكناس.

الخلاصة العامة هو أن تجارة مكناسة خلال العصر الوسيط تميزت بتطور لولبي دائري بطيء، يمكن وصفه بأنه «عهدي» مرتبط أشد الارتباط بتغير العهود قوة وضعفا. ويعزى هذا الى كون التجارة المكناسية ظلت مرتبطة بالسلطة المركزية (المخزن) معزولة عن فئة التجار التي لم تتبلور. كما يعزى الى ضعف صلة مكناسة بالتجارة البعيدة المدى. ويبدو أن كتابات ابن خلدون، وما تضمنه مصنفه الناجح [illegible] من تنظيرات حول الاقتصاد الاسلامي والمدينة المغربية صالحة في معظمها كأداة لتفسير آليات التطور التجاري لمدينة مكناس خلال الحقبة التي ركزنا عليها الدراسة وربما في الحقب الاخرى كذلك.

الهــوامــش :

(1) ألف أرجوزة تعرف فيها بمدينة مكناسة تحت عنوان «نزهة الناظر» وهي من المصادر التي اعتمد عليها ابن غازي. انظر عبد العزيز بنعبد الله : معلمة المدن والقبائل. طبعة المحمدية ــ فضالة 1977 ص. 353.

(2) ابن سودة : دليل مؤرخ المغرب الاقصى ج 1. طبعة البيضاء 1960. ص 67 ويذكر أن هذا المؤرخ ألف في تاريخ مكناسة كتابا بعنوان «السلسبيل العذب من المنهل الأحلى» أهداه الى السلطان المريني أبي الحسن. وهو موجود ــ حسب المؤلف بخزانة القرويين في ثلاث كرانيس تحت عدد 713 في مجموع.

(3) كان هذا المؤلف متوليا قضاء طنجة سنة 616 هـ عنوان كتابه هو «كتاب حول تاريخ مكناس». انظر : عبد العزيز بنعبد الله : م.س.ص. 353.

ويذهب الأستاذ محمد المنوني إلى تسميته بـ «التقييد في أخبار مكناسة». انظر بحثه الذي قدمه في ندوة الحاضرة الاسماعيلية الكبرى 16ــ19 أكتوبر 1986. ص. 16 من التبييض الذي كتبه وسلمه الي مشكورا.

(4) أنظر على سبيل المثال Histoire du Maroc des origines à l'établissement du protectorat. Tom I. Casa 1946 : TERASSE

وقد أوردنا في متن هذا البحث بعض الاشارات التي يشير بها الى هذه المدينة

(5) من بين المؤلفات الاجنبية التي ركزت دراستها في الحقبة الحديثة نذكر على سبيل المثال :

- BRUCAND (M) : L'architecture de la quasba de My Ismail à Meknes in, Etudes et Travaux d'Archeologie Casa 1980.

- BRAIT WAITE : Histoire des relations de l'empire du Maroc. Amsterdam 1731.

- ARNAUD : Monographie de la region de Meknes. Fevrier 1912.

(6) من بين الدراسات الاقتصادية التي عالجت اقتصاد مكناس في القرن 19، نذكر دراسة محمد اللحية في أطروحته لنيل ديبلوم الدراسات العليا تحت عنوان «الحياة الاقتصادية في مكناس في القرن 19» وقد أشار الباحث أثناء عرضه لجذور التطور الاقتصادي في مكناس قبل القرن 19 الى بعض ملامح هذا التطور في العصر الوسيط والبحث لازال مرقونا بالآلة.

(7) إذا كانت الدراسات الاقتصادية حول مكناسة في العصر الوسيط لازالت مغيبة، فإن بعض المجالات الاخرى قد أثيرت في الندوة التي نظمتها كلية الآداب بمكناس أيام 16ــ19 أكتوبر 1986 تحت عنوان «الحاضرة الاسماعيلية الكبرى».

(8) Loc. op.cit. p : 249 TERASSE

(9) المنوني : التخطيط المعماري لمدينة مكناس عبر أربعة عصور ص 22. مجلة الثقافة المغربية. م 7 سنة 1972.

(10) سبق أن درسنا في موضوعين مستقلين التطور الفلاحي الصناعي في مكناسة من العصر المرابطي حتى أواخر العصر المريني ولحد كتابة هذه السطور لازال المقالان مخطوطان.

(11) Loc Op.cit p : 203 : TERASSE

(12) عز الدين أحمد موسى : النشاط الاقتصادي في المغرب الاسلامي خلال القرن السادس الهجري طبعة بيروت 1983. ص 164.

(13) حسن أحمد محمود : قيام الدولة المرابطية. طبعة القاهرة. ص 491

(14) عز الدين أحمد موسى. م.س.ص. 312ــ313.

(15) ابن غازي : الروض الهتون. طبعة الرباط 1952. ص 6

(16) البيدق : أخبار المهدي بن تومرت طبعة الرباط 1971 ص 25

(17) المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب طبعة الجزائر 1911. ص 197ــ199

(18) المنوني : التخطيط : ص 24.

(19) عز الدين أحمد موسى : م.س.ص. 266.

(20) ابن غازي : م.س.ص.6.

(21) عز الدين أحمد موسى : م.س.ص. 276

(22) البرزلي : نوازل البرزلي (مخطوطة) ص 157.

(23) ابن القطان : نظم الجمان. طبعة تطوان، ص 156ــ157.

(24) مجهول : الحلل الموشية ص 90 طبعة البيضاء 1979.

(25) المنوني : م.س.ص. 23.

(26) نفسه ص 24.

(27) ابن الأحمر : بيوتات فاس الكبرى. طبعة الرباط 1972. ص 31.
(28) رسائل موحدية : 5ـ6. نقلا عن عز الدين أحمد موسى م.س.ص. 270.
(29) نفسه ص 313.
(30) مجهول : كتاب الاستبصار ص 187.
(31) المراكشي : المعجب في تلخيص أخبار المغرب البيضاء 1978 ص 9ـ4.
(32) الناصري ج 2 طبعة البيضاء 1954 ص 198.
(33) البيان المغرب : القسم الموحدي طبعة بيروت البيضاء 1985. ص 173.
(34) المراكشي : م.س.ص. 409.
(35) ابن عذاري : م.س.ص 249. ويذكر أن جماعة من سكان مكناسة جازوا مشتكين لعاملهم أبو الربيع بن أبي عمران فنكل به وأودعه السجن
(36) المنوني : م.س.ص 36
(37) ياقوت الحموي : معجم البلدان ج 5 طبعة بيروت 181.
(38) عز الدين أحمد موسى : م.س.ص. 313.
(39) مجهول : كتاب الاستبصار ص 188.
(40) الروض الهتون : ص 10.
(41) نزهة المشتاق ص 53.
(42) الونشريسي : المعيار المغرب ج 3 ـ 32 طبعة بيروت 1981. ص 351.
(43) عز الدين أحمد موسى : م.س.ص. 295.
(44) نفسه ص 282ـ284.
(45) انظر التفاصيل عند عز الدين أحمد موسى : م.س.ص 277. وعن موقف الدولة الموحدية من التجارة الخارجية انظر نفس المرجع : ص. 273 وما بعدها.
(46) ياقوت الحموي : معجم البلدان ج 5 ص : 181
(47) ابن عذاري : م.س.ص. 351
(48) روض القرطاس : ص 273 ـ الذخيرة : ص 54.
(49) نفسه ص 274.
(50) نفسه ص 276.
(51) ابن عذاري : م.س.ص. 351.
(52) ابن أبي زرع : الذخيرة 60.
(53) عز الدين أحمد موسى : م.س.ص. 280ـ281.
(54) الاستقصاء : ج 2 ص 246.
(55) نفسه : ج 3 ص 10
(56) الناصري : الاستقصاء ج 3 ص 10.
(57) نفسه ص 12
(58) الروض الهتون : ص 12
(59) يذكر الناصري أن الرشيد الموحدي بعث قائده محمد بن واندين لعرب بني مرين، وعقد له على مكناسة، فأجحف بأهلها في المغارم. انظر م.س.ص.10.
(60). المنوني : ورقات عن الحضارة المرينية. طبعة الرباط ص. 90.
(61) نفسه : ص. 98ـ99.
(62) العمري : مالك الأبصار نقلا عن المرجع السابق ص 89ـ90.
(63) الناصري : م.س.ص. 177. ج 3.
(64) هل كان هذا وراء ما وصف به الحسن الوزان سكان مكناسة كلهم بأنهم «تجار أو نبلاء وصناع»، ومعلوم أن الوزان عاش في فترة لا تبعد كثيرا عن الفترة التي نعالجها إذ الراجح أنه توفي حوالي 957هـ انظر وصف افريقيا ج 1 ص 170.
(65) الحميري : م.س.ص 544.
(66) الروض الهتون ص 11
(67) وصف افريقيا ص 170

(68) المنوني : ورقات ص 99.
(69) الاستقصاء ج 4 ص 99—100.
(70) المنوني : ورقات ص 91.
(71) نفسه ص 99.
(72) الناصري : م.س.ج 4. ص 116. وكذلك ص 67.
(73) ابن الخطيب : نفاضة الجراب. ورقة 111 ب نقلا عن المنوني : ورقات ص 32.
(74) الروض الهتون ص 16.
(75) روض القرطاس ص 401
(76) المقدمة، طبعة بيروت 1979 ص 331.
(77) انظر ما ورد في العرض من نصوص حول الضرائب التي فرضت على التجار.
(78) المقدمة ص 330.
(79) نفسه ص 308.
(80) ابن الأحمر : بيوتات فاس الكبرى ص 65.
(81) نفسه ص 69.
(82) المقدمة ص 234.
(83) ابن غازي : الروض الهتون ص 9.
(84) المقدمة ص 242.
(85) الروض الهتون ص 12.
(86) المقدمة ص : 303
(87) أشرنا الى عدة نصوص تثبت خراب عمران مكناسة في بحث منتقل عن تطور الصناعة في مكناسة خلال نفس الحقبة.
(88) الوزان : وصف افريقيا ص 169.
(89) المعجب ص 371.
(90) روض القرطاس ص 401.

المصادر والمراجع المستعملة في البحث

أولا المصادر :

1 — ابن أبي زرع، أبو الحسن علي بن عبد الله (توفي عام 741 هـ) : الانيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس. طبعة الرباط.

2 — ابن أبي زرع، الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية. طبعة الرباط 1972.

3 — ابن الاحمر، الامير اسماعيل بن يوسف (عاش في العصر الغرناطي) بيوتات فاس الكبرى. طبعة الرباط 1972 (دار المنصور للطباعة).

4 — ابن الخطيب، لسان الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن سعيد (توفي في فاس عام 776 هـ) : نفاضة الجراب، في علالة الاغتراب. نشر وتحقيق د. أحمد مختار العبادي. طبعة البيضاء (دون تاريخ).

5 — ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (تونس 732 هـ — القاهرة 808 هـ) كتاب المقدمة. طبعة بيروت 1979.

6 — ابن عذاري، أبو عبد الله محمد المراكشي (عاش بعد سنة 712هـ) البيان المغرب في أخبار الاندلس والمغرب — قسم الموحدين — تحقيق الاساتذة : محمد ابراهيم الكتاني — محمد زنيبر — محمد بن تاويت — عبد القادر زمامة. طبعة بيروت — البيضاء 1985.

7 — ابن غازي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد العثماني المكناسي (توفي عام 919 هـ) : الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون. طبعة الرباط 1952.

8 — الادريسي، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله بن ادريس (سنة 493—560هـ) : وصف افريقيا الشمالية والصحراوية. قطعة مأخوذة من كتاب نزهة المشتاق في اختراق الآفاق. نشر هنري بيرس. طبعة الجزائر 1957.

9 — ابن القطان، علي بن محمد الكتامي (توفي سنة 629 هـ). نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان. تحقيق محمود علي مكي طبعة تطوان — المطبعة المهدية (دون تاريخ)

10 — البرزلي، ابو القاسم بن أحمد البلوي : جامع مسائل الاحكام فيما نزل بالمفتين والحكام (مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 4884).

11 — البكري، أبو عبد الله (432—487هـ) المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب. نشر دي سلان. طبعة الجزائر 1911.
12 — البيدق، أبو بكر بن علي الصنهاجي (عاش في النصف الأول من القرن السادس الهجري). أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين. طبعة الرباط 1971.
13 — الحميري، أبو عبد الله محمد بن عبد المنعم الصنهاجي (توفي سنة 710 هـ) الروض المعطار في خبر الاقطار. تحقيق احسان عباس طبعة بيروت 1975.
14 — مجهول، (عاش في القرن الثامن الهجري) الحلل الموشية في ذكر الاخبار المراكشية. تحقيق عبد القادر زمامة وسهيل زكار. طبعة البيضاء 1979.
15 — مجهول، (عاش في القرن السادس الهجري). كتاب الاستبصار في عجائب الامصار : وصف مكة والمدينة وبلاد المغرب. نشر وتعليق د. محمد زغلول عبد الحميد. طبعة البيضاء 1985.
16 — المراكشي، محيي الدين عبد الواحد محمد بن علي (مراكش 581—647هـ) : المعجب في تلخيص أخبار المغرب. تحقيق وتعليق محمد سعيد العريان ومحمد العلمي البيضاء 1978 (ط 7).
17 — الناصري، أبو العباس أحمد بن خالد بن محمد (سلا 1250 — سلا 1315 هـ) الاستقصا لاخبار دول المغرب الاقصى. الاجزاء : 2، 3، 4. طبعة البيضاء 1954.
18 — الوزان، الحسن بن محمد الفاسي المعروف بجان ليون الافريقي، (غرناطة 888 هـ 957هـ ؟) وصف افريقيا. الجزء الأول. ترجمة عن الفرنسية محمد حجي ومحمد الاخضر. طبعة الرباط 1980.
19 — الونشريسي، أبو العباس أحمد بن يحيي (توفي سنة 915 هـ) المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل افريقية والاندلس والمغرب الجزء 3. طبعة بيروت 1981.
20 — ياقوت الحموي، أبو عبد الله بن عبد الله الرومي (توفي في حلب في 20 رمضان 626هـ). معجم البلدان. الجزء الخامس. طبعة بيروت (دون تاريخ) نشر دار الكتاب العربي.

ثانيا : المراجع والدراسات الحديثة

21 — ابن سودة، عبد السلام عبد القادر المري : دليل مؤرخ المغرب الاقصى. الجزء الأول. طبعة البيضاء 1960.
22 — حسن أحمد محمود : قيام دولة المرابطين. طبعة القاهرة 1957.
23 — عبد العزيز بنعبد الله : معلمة المدن والقبائل. (الملحق 2). طبعة المحمدية. فضالة 1977.
24 — عز الدين أحمد موسى : النشاط الاقتصادي في المغرب الاسلامي خلال القرن السادس الهجري طبعة بيروت 1983 (دار الشروق).
25 — المنوني، محمد عبد الهادي : التخطيط المعماري لمدينة مكناس عبر أربعة عصور مجلة الثقافة المغربية. العدد 7 سنة 1972.
26 — المنوني، محمد عبد الهادي : مداثن مكناسة القديمة من العصر الادريسي الى أواخر عصر الموحدين. بحث شارك به ندوة الحاضرة الاسماعيلية الكبرى التي نظمتها كلية الاداب بمكناس من 16 الى 19 أكتوبر 1986. والنسخة المعتمدة في النسخة الشخصية للمؤلف (مرقونة على الآلة).
27 — ورقات عن الحضارة المرينية. طبعة الرباط — مطابع الاطلس (دون تاريخ).

ثالثا : المراجع الاجنبية : (بعضها اشتغل في مقدمة هذا البحث فقط).

28 — ARNEAU (c d t) : La région de Meknès - B.S.G.M. 1916. N° : 2
29 — ARNEAU (c d t) : Monographie de la région de Meknès. Février 1912.
30 — BRAIT WAITE : Histoire des relations de l'empire du Maroc. Amsterdam 1731.
31 — BARUCAND (M) : L'architecture de la quasba de My Ismaïl à Meknès. Etudes et travaux d'archeologie Case 1980.
32 — TERRASSE (H) : Histoire du Maroc des origines à l'établissement du protectorat. Tome 1 Casa 1946.



جامعة مولاي اسماعيل

مكناسة

مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية



العدد 6

1992

الفهرس

الأدب :

مفهوم الرؤية السردية في الخطاب الروائي بين الائتلاف والاختلاف

ذ. عبد العالي بوطيب 7

الكتابة التاريخية ذات الطابع الادبي لدى بن حيان الاندلسي

ذ. عبد اللطيف مومن 23

كتابة المقامة عند العرب

ذ. مهوش اسدي 33

اللسانيات :

الزمن والجهة

ذ. عبد العزيز العماري 47

مكانة الصواتة في الصرف

ذ. محمد الوادي 55

محاولة للتعريف بنظرية الحواجز عند تشومسكي

ذ. أحمد مخوخ 79

النظرية الفونولوجية

ذ. أحمد العلوي 87

التاريخ :

ظاهرة التسول في المغرب والأندلس خلال عصر المرابطين والموحدين

د. إبراهيم القادري بوتشيش 115

ظاهرة التسول في المغرب والأندلس خلال عصر المرابطين والموحدين

د.إبراهيم القادري بوتشيش
كليـة الآداب - مكنـاس -

ملخص :

يحاول هذا المقال أن يثير الغبار حول ظاهرة اجتماعية مهمشة في المصادر التاريخية الوسيطية والدراسات الحديثة على السواء، وهي ظاهرة التسول خلال عصر المرابطين والموحدين. وفيه تعرض الباحث لذكر عوامل غياب هذه الظاهرة في الإسطوغرافيا التقليدية، والصعوبة التي يصطدم بها الدارس المعاصرعندما يتصدى لمعالجتها.

وبعد ذلك تصدى الباحث لتحليل العوامل التي ساهمت في استفحال ظاهرة التسول، ـ فعزاها إلى التحولات الاقتصادية ـ اجتماعية التي عرفها المجتمع المغربي في القرن 6 هـ (12م)، وانتقاله الى حارة '' استهلاكية ''، فضلا عن تجدر الازمة العامة التي تمخضت عنها تغيرات سلبية في وتيرة المعيشة وارتفاع الاسعار وكثرة المجاعات. وانتقل بعد ذلك الى وصف مظاهر التسول، فتحدث عن أماكن تجمع المتسولين في المساجد والاسواق وأبواب المنازل والطرقات ليتعرض بعد ذلك الى مواقف مختلف الشرائح الاجتماعية من المتسولين، فأبان عن موقف التحفظ والحذر الذي تبنته فئات العامة، في الوقت الذي أبدى المتصوفة تعاطفا واضحا معهم. في حين وقفت الدولتان المرابطية والموحدية موقف العاجز عن استيعابهم داخل المجتمع.

لاتوجد في تاريخ المجتمع بالمغرب والأندلس، شريحة تعرضت للنسيان والاهمال والطمس، أكثر من شريحة المتسولين. فالمؤرخون القدامى لم ينصفوها قيد أنملة، بل أسدلوا عليها في كتاباتهم ستارا من الصمت

والتهميش، باستثناء ابن خلدون[1] الذي خص ظاهرة التسول عموما بالتفاتة هامة رغم قصرها، فقرنها بعمران المدن، مؤسسا بذلك معلمة هامة في مسار الرؤية الاجتماعية لهذه الظاهرة. أما المصادر الاخرى، فلم تشر إليها إلا بنصف الكلمات، مما يجعل مهمة الدارس في استقصائها من الصعوبة بمكان.

يعزى هذا التهميش – فيما أرى – إلى موقع المتسولين في الخارطة الاجتماعية؛ واحسب انهم ظلوا يمثلون شريحة لم يكن لها أي دور في عملية الانتاج، بل إنها شكلت عبءا ثقيلا على كاهل الدولتين المرابطية والموحدية اللتين عجزتا عن استيعابهم وإدماجهم في كيان المجتمع، فضلا عن بعدهم عن المواقع السياسة والحقول المعرفية ؛ ناهيك عن توجهات المؤرخين الذين جبلوا على طمس اخبار الشرائح الاجتماعية الدنيا. لذلك ليس من قبيل الصدفة ان يغدو المتسولون نسيا منسيا، لا في نسيج الاسطغرافيا الوسيطية فحسب، بل في كل مايمت بصلة الى المجال الثقافي مثل كتب الطبقات والتراجم والدواوين الشعرية، وغيرها من المصنفات التي تحوي مادة تاريخية.

وعلى غرار المؤرخين القدامى، احجم الدارسون العرب المعاصرون عن تناول ظاهرة التسول، وهو أمر يفسر بشحة النصوص، فضلا عن حداثة حقل التاريخ الاجتماعي، عكس الدراسات الأوروبية التي نحت منحى جريئا في هذا المجال، بسبب الوفرة النسبية للمادة التاريخية، فأولت اهتماما للمهمشين في المجتمعات، وضمنهم المتسولون والفقراء[2].

---

1) المقدمة ج 3. طبعة لجنة البيان العربي تحقيق د. عبد الواحد وافي. ص 861 – 862 ومما قاله في هذا الشأن : « واعتبر ذلك في أحوال الفقراء والسؤال، فإن السائل بفاس أحسن حالا من السائل بتلمسان أو وهران، ولقد شاهدت بفاس السؤال يسألون أيام الأضاحي أثمان ضحاياهم، ورأيتهم يسألون كثيرا من أحوال الترف واقترح المآكل، مثل سؤال اللحم والسمن وعلاج الطبخ والملابس والماعون كالغربال والآنية. ولو سأل سائل مثل هذا بتلمسان أو وهران لا ستنكر وعنف وزجر».

2) انظر على سبيل المثال :

- L. Colin : Les miserables dans l'occident médieval. Edition du Seuil 1976.
- V. RAU: "La pauvreté et l' assistance aux pauvres pendant le moyen âge". in : cahier de la pauvreté: 1967 - 68.

صحيح أن رصد هذه الظاهرة بـالنسبة لمجتمعات الغرب الإسلامي في العصر الوسيـط، تظل محاطة بمجمـوعة متشـابكة من الصعـوبات، وفي طليعتها قلة النصوص والوثـائق. غير أن التنقيب بدقة عن المادة المدفونة في ثنايا المصنفات القديمة، والحفر في التراث المخطوط، قمين بتذليل بعض العوائق والمثبطات.

ولحسن الحظ، فإن كتب المنـاقـب والتصـوف التي لازال معظمهـا – لـلأسف – مخطوطـا، تلقي اضـواء مبهرة على هـذه الظـاهرة المغيبـة في المصادر التاريخية. فبحكم تعاطف المتصوفة مع الفقراء والمتسولين، يمكن رصد بعض المعلومات، التي تمكن – رغـم ضآلتها – من رسـم الخطوط الكبرى لهذا الجانب المطمـوس. كما ان كتب الحسبـة، وبعض الامثـال الشعبية، تنير الـزوايا المظـلمة من الموضـوع. في ضوء هاتـه الملاحظات، ستنصب محاولتنا على القرن السادس الهجري الذي عرف حكم الدولتين المرابطية والموحدية، وذلك حسبما تسمح به المادة المتاحة.

لامـراء في انتماء المتسـولين الى اصـول اجتماعيـة فقيرة، نشأت عن التحولات الاقتصادية التي شهدها المجتمع المغربي – الأندلسي في القرن 6 هـ (12 م)، واستفحال الفوارق الطبقية، وازديـاد حركـة البـذخ والترف، حينما غـزت مدنيـة الأنـدلس الـدولة المرابطيـة، وقلت الموارد الحربيـة، وأصبح الجيل الثاني من أمرائها ينسلخون عن مبادئهم الاصلاحية التي حملوها في بـداية الدعوة، ويجنحـون للمتعة والـدعـة والانغمـاس فـي حضـارة «استهلاكية» نجـم عنهـا كثرة النفقات، فأفرغ بيت المال،[3] وارتفعت الاسعار بشكـل مدهـش[4]، وتجدرت الأزمة الاجتماعية التي

3) ابن عبد العظيم الأزموري : بهجة الناظرين (مخطوط) ورقة 15 ظهر – ابن الأحمر : بيوتات فاس الكبرى طبعة الرباط 1972 ص 20 – مـؤلف مجهول : الحلل الموشيـة. تحقيق زمامـة وزكار. الرباط 1978. ص 81، 82.

4) عرفت الاسعار ارتفاعا مهولا إبان المرحلة الأخيرة من عصر المرابطين فقد بلغ مد القمح سنـة 526هـ بالمغرب والاندلس 15 دينارا، انظـر ابن القطـان، نظـم الجمـان. تحقيـق محمـود مكي، طبعـة تطـوان (دت) ص 197، كما بلغ نصف القفيز أثناء الاجتيـاح الموحدي ثلاث دنانير للسطل. انظر : البيدق : أخبار المهدي بن تومـرت وبداية دولة الموحدين. تحقيق عبد الوهاب بن منصور. طبعة الرباط 1971. ص 53.

عبر عنها أبو بكر بن العربي[5] بصريح العبارة بقوله : ((وقد عظم الخطب في هذا الزمان، حتى لايدري العبد على اي شيء يبكي، أعلى فوات دنياه أم على فوات دينه، أم على إخوانه في القربات، أم على أعوانه على الصالحات، أم على دروس العلم وطموسه، أم على اتفاق الخلق على إنكار المعروف وتعريف المنكر، أم على نفسه التي لاتطاوعه على طاعة... أم على ولده الذي لايرى فيه للعين قرة، أم على جاره الذي لايغمض له على عورة، أم على أميره الذي لايرعى فيه إلاّ ولاذمة...)) وهو نص غني عن كل بيان.

ورغم ماجاءت به الدعوة الموحدية من آمال عريضة لكل الشرائح الاجتماعية، فإن انتهاء «الفترة الذهبية» من حكم الموحدين، فتحت الباب على مصراعيه من جديد أمام الأزمات التي عادت لتلقي بثقلها على المجتمع، في الوقت الذي خمدت فيه الطاقة الاندفاعية الجهادية بعد موقعة العقاب، وبدأت خزينة الدولة في النضوب[6].

بناء على ذلك، نعتقد أن شريحة المتسولين لم تكن سوى إفرازا لهذه الأزمات، وانعكاسا للتمايز الاجتماعي الذي تمخض عنه بروز تناقضات اجتماعية، وقطاعات غير قادرة على تحصيل عيشها، عاجزة عن الاندماج في عملية الانتاج.

ومع ان احد الجغرافيين[7] اكد أن عدد المتسولين ظل ضئيلا بالأندلس، بحكم ان عادة الأندلسيين ((إذا رأوا شخصا قادرا على الخدمة يطلب سبوه وأهانوه))، فالواقع يثبت ان عددهم كان من الكثرة بحيث ما أثار انتباه ابن عبدون، فخصص لهم حيزا من رسالته في الحسبة[8]، ومن خلال النصوص الواردة في هذه الحسبة وغيرها، يمكن الوقوف على

---

5) سراج المريدين (مخطوط) ورقة 57. نقلا عن الطالبي: آراء أبي بكر بن العربي الكلامية، طبعة بيروت (دون تاريخ) ص87 .

6) ابن أبي زرع : الانيس المطرب. طبعة الرباط 1973 ص 240.

7) ابن سعيد : برواية المقري : نفح الطيب. طبعة بيروت 1965 تحقيق إحسان عباس. ج 1 ص. 205.

8) "رسالة في الحسبة." نشرها ليفي بروفنسال ضمن كتاب ثلاث رسائل في الحسبة. طبعة القاهرة 1955 ص 24.

الأماكن التي كان يتجمع فيها المتسولون، وفي مقدمتها المساجد والجوامع والأسواق. فابن عبدون الآنف الذكر، لاحظ انهم كانوا يستغلون فرصة يوم الجمعة لولوج المساجد، استدرارا لعطف المصلين. لذلك طالب القائمين بشؤون المسجد والمؤذنين، ((الا يترك ساع في رحاب الجامع))[9]. ومن جهته، كشف ابن الزيات[10] وغيره[11] عن الجامع الذي جرت العادة ان يجتمعوا فيه بمراكش حين اشار الى مجاعة اجتاحت المدينة، فذكر ان احد المتصوفة جمع كافة الفقراء والمتسولين بجامع علي بن يوسف ((فاخرج قمحا وسمنا كان عنده، ففرقه عليهم حتى لم يبق منه شيء)). كما ان بعض السؤال نهجوا أسلوب الانقطاع والانزواء في المساجد رجاء في الصدقة والإحسان[12].

وإلى جانب المساجد، اعتاد المتسولون على ارتياد الطرقات والأسواق وسؤال الناس حاجتهم. وبهذا الخصوص، ورد في ترجمة أبي عمران موسى بن إسحاق المعلم أنه ((ما جاءه قط مسكين وعنده ما يعطيه إلا أعطاه، فإن لم يكن معه شيء، قام معه الى السوق يمشي على الناس، ويسأل له))[13].

وفي نفس المنحى تذكر إحدى الروايات المنقبية أن رجلا ذهب الى السوق وبحوزته درهم، فقابله أحد السائلين يرجو إحسانه[14].

ومما يؤكد انتشار المتسولين في الاسواق، أن أبا العباس السبتي اعتاد على الجلوس في أسواق مراكش لحض الناس على الصدقة، وتوزيع القدر الذي جمعه عليهم[15].

---

9) نفس المصدر والصفحة.

10) كتاب التشوف لرجال التصوف تحقيق احمد التوفيق طبعة البيضاء 1984 ص 24.

11) المازوني : صلحاء وادي شلف (مخطوط) ص 227.

12) ابن الزيات : م.س ص 216.

13) المازوني : م.س ص 264.

14) ابن الزيات : م. س ص 288 ترجمة 130.

15) ابن الزيات : أخبار أبي العباس السبتي. نشره أحمد التوفيق على هامش كتاب التشوف لابن الزيات ص 452.

وثمة من المتسولين من جبلوا على الالتجاء إلى أبواب المنازل، والسؤال عن حاجتهم. ذكر ابن الزيات [16] في هذا المعنى أن أبا العباس السبتي لم يستسغ - في أحد الأيام - أكل العشاء الذي قدمه له أهله بسبب سائلة وجدها أمام باب داره دون عشاء.

واعتاد البعض على إخراج الطعام للمحاويج الذين قصدوا أبواب منازلهم، حتى صار ذلك سنة وتقليدا، ولاغرو فان أبا يعقوب يوسف بن أحمد - أحد أعلام الحقبة موضوع الدراسة ((كانت عادته أن يخرج للسائل الطعام))[17].

أما بعض متسولي الأندلس، فقد نحوا منحى آخر، إذ كانوا يقومون بجولات في الطرقات، وينشدون مقاطع من الأغنيات الشعبية أو الزجل، كسبا لعطف ورحمة المارة[18].

في حين سلك المتسولون في بعض المدن المغربية نهجا آخر، إذ استغلوا المواسم والأعياد الدينية لاستدرار عطف الناس. ففي فاس، يذكر التميمي[19] في ترجمة احد الزهاد، ان والده خرج في عيد عاشوراء قاصدا المسجد الجامع، فرأى جماعة منهم يتضوعون جوعا، ويستجدون المارة وقاصدي المساجد في هذا اليوم الديني، مما يعكس حرصهم على استغلال «المقدس» لتمرير خطابهم الاستعطافي.

وتعوزنا المعلومات الكافية للوقوف على مدى استجابة الرعايا لاستجداءاتهم، باستثناء بعض الأمثلة الشعبية التي عبرت عن شعور العامة تجاههم، ومنها يفهم أن هؤلاء «وعوا » ان ظاهرة التسول كانت «حرفة» لها قواعدها واسلوبها الخاص[20]، مما جعلهم يتخذون أحيانا

---

16) نفسه ص 466.

17) نفسه ص 405 ترجمة 226.

18) بالنثيا : تاريخ الفكر الاندلسي، ترجمة حسين مؤنس - طبعة مدريد 1945 (ط 1) ص 160.

19) كتاب المستفاد في مناقب العباد (مخطوط) ص 29.

20) قالت أمثال العامة : " إذا ابتليت بالسعي قصد الديار الكبار " انظر : مقداد عبد الرحيم : (أمثال العامة وحكمها في الاندلس من كتاب "حدائق الأزاهرل" لابن عاصم الأندلسي الغرناطي. مجلة التراث الشعبي. صيف 1988 ص 102. وقالوا ايضا : " بحل من سعا واهترق " مثل رقم 277 انظر : الزجالي : ري الأوام ومرعى السوام في نكث الخواص والعوام. تحقيق الأستاذ محمد بن شريفة طبعة فاس 1975 ج 1ص 262.

أسلـوب الحيطة والحذر مـن بعض السائلين، بل الامتنـاع عن تقـديم أي مساعدة للقادرين منهم على العمل، وهـذا مايفسر قول ابن سعيد[21] عن سكان الأنـدلس إنهم ((إذا رأوا شخصا قـادرا على الخدمة يطلـب سبوه وأهانوه)).

بيـد أن كتب المنـاقب والتصـوف تكشف – بجـلاء – أن شريحة المتصوفة تعاطفوا مع الفقراء والمتسولين. وحسبنا أن المتصوف الزاهد أبو عبد الله التاودي آثر سائلا فتصـدق عليه بثيابه، وبقي دون ملابس[22]. وتـذكـر روايـة منقبيـة أن متصوفـا تصـدق بميـزره على سـائل جـاء يستجديه[23]. وفي نفس السيـاق، أورد ابن الـزيـات[24] في تـرجمة أبي شعيب أيـوب بن سعيد الصنهاجـي أن متسولا وقف عليه، واشتكـى له مرضه وفقـره وكثرة عياله، فطلب من أحد مريـديه أن يحسن إليه. ولعل هذا النص يكشف أسلـوب الاستجداء، الذي عـول على الجانب الانساني والعاطفي من خلال الشكوى التي كانت تعتمد على عدة عناصرمثل الفقر والمرض وكثرة العيال.

ولايسـاورنا شـك في أن ظاهـرة التسـول عرفت انتشـارا كـذلك بين النساء، فقد ورد في تـرجمة أبي إسحق الاندلسي أنه اشترى مع مـريديه طعامـا للعشاء، فإذا بمتسولـة تشكو ما ألم بأبنـائها من جوع، فآثـرها بالطعام المذكور[25]، ممـا يعكس ألوان الحرمـان التي عانت منهـا المرأة، وخصـوصا التي فقدت زوجها، فاضطرت إلى احتراف مهنة التسول.

ومما يعكس صحة قاعدة تجاوب المتصـوفة مع المتسولين أن أحدهم جمع خلال مجاعـة عصفت بالمغـرب سنة 535 هـ كل السائلـين والفقراء ((فكـان يقـوم بمؤونتهـم، وينفـق عليهـم مـا يصطـاده من الحوت وغيـره إلى أن أخصـب الناس))[26].

---

21) انظر هامش رقم 7.

22) ابن الزيات : م. س ص 274 ترجمة 120.

23) التميمي : م.س ص 136.

24) التشوف ص 190 – 191 ترجمة 62.

25) نفسه ص 310 ترجمة 154.

26) نفسه ص 183 ترجمة 59.

ولم يـدخـر كـافـة المتصوفـة الآخـرين وسعـا في إمـداد المتسـولين بـالصـدقـات، بل إن الموسرين منهـم بـذلـوا لهم بسخـاء كل مـا ملكت أيديهم.فأبو العباس أحمد بن محمد بن يـوسـف مـن أهـل سلا ((كان ذا مال فتصدق بجميعه))[27].

واستغل الولي الزاهـد أبو الحجاج يوسف بن مـوسى الكلبي ما بعثه إليه الأمير المرابطي علي بن يوسف من أموال ((فلم يخرج إلى أغمات من مـراكش حتى فـرقه على المسـاكين))[28]. وكـان متصـوف آخـر يجمع مايلفظـه البحر مـن مباح الطعام فيبيعـه ويشترى بثمنه خبـزا، ويمسك خبزتين ويتصدق بالباقي على المساكين[29].

وتـذكـر بعض المصادر المنقبيـة أن المتصـوف أبـايعزى، كـان إبـان اشتغاله بالرعي، يقبض من أرباب المواشي رغيفين كل يوم، فيمسك رغيفا واحدا، ويتصـدق بالثـاني على رجل منقطع في المسجد، وبعـد ذلك انقطع رجل آخر، فآثره على نفسه بالـرغـيـف الثاني[30]. وبعد أن امتلك أرضا للتعيش بها، صار يتصـدق على الـفـقــراء بـ 9 / 10، ويحتفـظ لنفسه بـالعشر فحسب، ويقـول : ((إنني استحيـي أن أمسك تسعـــة أعشـار، وأصـرف العشـر للمساكيــن، فإن هـذا مـن سوء الأدب مـــع الله عـز وجـل))[31]. ولشـدة إيـثـار بعـض المـتـصـوفـة، كان أحـدهـم يـجـرد أولاده مـن الثـيـاب، ويعطـيهـا لأبنـاء المحـاويـج والمتسـوليـن[32].

ومن القـرائن الأخرى التي تعكس مـاحظي بـه المتسولـون من عطف المتصوفـة، أن أبا إبراهيم إسحاق بن محمـد الهزرجي ((كان يسأل عن

---

27) نفسه ص 165 ترجمة 48.

28) المازوني : م.س ص 222 – 223.

29) نفسه ص 226.

30) ابن الزيات : م. س ص 216 ترجمة 77.

31) ابن صعد : النجم الثاقب فيما لأولياء الله من مفاخر المناقب (مخطوط) ص 194.

وكذلك : ابن قنفد : انس الفقير وعز الحقير. تحقيق محمد الفاسي وأدولف فور طبعة الرباط 1965 ص 25.

32) العبدوني : يتيمة العقود الوسطى (مخطوط) ص 418.

الأيتام وأولاد الفقراء فيكسوهم))[33]. كما أن أحد المتصوفة جمع في عام مجاعة قدرا هاما من المال من أعيان مدينة بجاية ثم فرقه على مجموعة من المتسولين، ((واشترى مايقوم بهم من الطعام، وجعل قيما يقوم بهم، وأغناهم عن السؤال))[34].

ويقدم أبو العباس السبتي النموذج الأمثل لتعاطف هذا القطاع الاجتماعي مع المتسولين وكافة الفقراء والمحتاجين. وحسبنا أنه ((كان رحيما عطوفا على المساكين واليتامى والأرامل))[35]. بل كان من أكبر الدعاة إلى تثبيت قيم الرحمة والاحسان داخل المجتمع. فقد اجمعت المصادر على ان مذهبه مبني على عدم تكديس الأموال في يد الأغنياء، وضرورة بذلها بسخاء للفقراء، وقرن ذلك بشعائر العبادة[36]. وكان كلما أتاه رجل ملتمسا بركته ((يقول له» تصدق ويتفق لك ماتريده))[37]. وكان يرى أيضا أن سبب انحباس المطر وحدوث القحط والمجاعات، يرجع إلى بخل الناس وعدم إحسانهم للمتسولين[38].

وإذا كان تعاطف المتصوفة مع هؤلاء مسألة لايرقى إليها الشك، فإن موقف السلطتين المرابطية والموحدية ظل سلبيا. فليس ثمة إشارة واضحة إلى أي محاولة قامتا بها لاستئصال آفة ظاهرة التسول، أو إيجاد حلول ناجعة لها. ومن ثم بقيت قيم الرحمة والإحسان من جانب الرعايا تجسد الحل الوحيد للتخفيف من بؤس هذه الفئة الاجتماعية، ولكنه كان حلا

---

33) نفسه ص 418.

34) ابن الزيات : م.س ص 429 ترجمة 256.

35) ابن الزيات : اخبار أبي العباس السبتي (مخطوط) ورقة 193 ظهر.

36) يفسر أبو العباس السبتي رفع المؤمن يديه في تكبرة الصلاة بأنها تعني تخليه عن كل شيء لله، وعدم الاحتفاظ لنفسه بالقليل والكثير. كما يفسر الركوع بالمشاطرة في كل شيء. أما السلام في نهاية الصلاة فتعني في نظره الخروج عن كل شيء وتسليمه لله تعالى. وتحدث عن فرائض الصلاة وسننها ومستحباتها انطلاقا من هذه الرؤية. فتحية المسجد بركعتين تعني ان المنحني يضع أعز أعضائه الذي هو الوجه على الأرض، ويمثل وجهه ماله الذي هو اعز الأشياء. انظر التفاصيل عند ابن الزيات : اخبار أبي العباس السبتي (مخطوط) ورقة 207 وجه.

37) نفسه ص 60.

38) التنبكتي : كتاب نيل الابتهاج بتطريز الديباج. طبعة بيروت (دون تاريخ) ص 60.

على حساب مبدإ تحقيق العدالة والمساواة. والصدقة على المتسولين تعكس فشل وعود الدعوتين الإصلاحيتين المرابطية والموحدية في محو آثار الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية. كما أن رجحان كفة الرحمة والإحسان على حساب مبدإ العدالة والمساواة، هو في حد ذاته اعتراف ضمني بطبيعية التفاوت في الفقر والغنى داخل المجتمع. ولعل هذا ما أضعف "الوعي " الطبقي عن طريق تخفيف الضغوط على المتسول الذي اضطر الى التخلي عن كفاحه أو النقمة على أوضاعه ما دامت الصدقة والاحسان يخففان عنه بعض مصاعب الحياة.

صفوة القول أن التسول جسد ظاهرة اجتماعية خطيرة في عصر المرابطين والموحدين، وازدادت تجدرا بسبب الازمات والمجاعات التي اجتاحت المغرب والاندلس. وقد تبين أنها شكلت حرفة لها قواعدها وأسلوبها الخاص، وأنها انتشرت بين الرجال والنساء على السواء. ولم يستطع المرابطون أوالموحدون أن يجتثوا جذورها، مما يعكس فشلهم في تحقيق مبدإ العدالة الاجتماعية الذي رفعوه شعارا في ايديولوجيتهم الاصلاحية. وإذا كان هذا البحث المتواضع قد أثار الغبار حول هذه الظاهرة الاجتماعية المسكوت عنها، فإن صاحبه لا يزعم الحسم فيها في هذا المجال الضيق، بقدر ما يسعى إلى تحفيز الباحثين لإثارة تساؤلات أخرى حولها، وتوسيع رقعة البحث حتى تنصف فئة اجتماعية حرمت من موارد الرزق، كما حرمت من الدخول إلى التاريخ...